



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية التربية

قسم اللغة العربية

الخلاص النحوي في باب المبتدأ والخبر وما كان أصله المبتدأ والخبر

رسالة تقدمت بها الطالبة

هناء عيدان مهدي عودة الجعيفري

إلى مجلس كلية التربية - جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل درجة

الماجستير في اللغة العربية / لغة .

بإشراف

أ.م.د. د. رحيم جبر أحمد

تشرين الثاني 2008

م

ذو القعدة 1429هـ

بسم الله الرحمن الرحيم إقرار المشرف

أشهد أن إعاد هذه الرسالة الموسومة
بـ (الخلاف النحوي في باب المبتدأ والخبر وما كان أصله مبتدأ وخبر)
والتي قدمتها الطالبة (هناء عيدان مهدي الجعفري) قد جرى بإشرافي في قسم اللغة العربية في
كلية التربية، جامعة بابل ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها 0

المشرف على الرسالة :
الاسم : : أ.م.د. رحيم جبر أحمد 0
التوقيع :
التاريخ :

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة 0

رئيس قسم اللغة العربية
الاسم : : أ.م.د 0 حامد عبد المحسن كاظم
الجنس :
التوقيع :
التاريخ :

بسم الله الرحمن الرحيم قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة
بـ (الخلاف النحوي في باب المبتدأ والخبر وما كان أصله المبتدأ والخبر)
التي قدمتها الطالبة (هناء عيدان مهدي الجعفري) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها ،
وفي ما له علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية
وآدابها بتقدير (0)

عضو اللجنة

التوقيع :
الاسم : أ.م.د. سعدون احمد
علي
التاريخ :
عضو اللجنة (المشرف)

التوقيع :
الاسم : أ.م.د. 0 رحيم جبر
أحمد
التاريخ :

عضو اللجنة

التوقيع :
الاسم : أ.م.د. سعاد كريدي
التاريخ :

رئيس اللجنة

التوقيع :
الاسم : أ.م.د. عبد الخالق زغير
عدل

التاريخ :
صدّقت من مجلس كلية التربية / جامعة بابل 0

عميد كلية التربية

التوقيع :
الاسم : أ.م.د. لؤي عبد الهاني
السويدي
التاريخ :

Grammatical Difference of the Subject of a Nominal Sentence and Predicate and What was in Origin Subject of a Nominal Sentence and Predicate

A Thesis Submitted by
Hana' Idan Mehdi Al-Geaffry

To the Council of Education College, University of
Babylon Arabic Language Department as a Partial
Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master
in Arabic Language and its Literatures.

Supervised by
Assist. Prof. Raheem Jabur Ahmed

Tho Al-Qudaa 1429 A.H

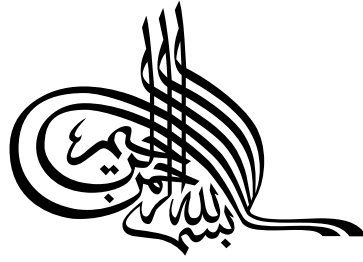
December 2008 A.D

الإهداء

إلى التي كانت لي قلماً أخطُ به حروف رسالتي «أمي»
إلى الذي علمني أن الحياة صبر وجهاد «أبي»
إلى قطرات دمي النابضة بكل الحنو والصفاء شقيقتي (شذى ، وسناء ، ونجلاء ،
وشيماء ، وحوراء ، وزينب 000 وأشقائي علاء وأحمد 0
لهم جميعاً هذا الجهد تحيةً ووفاءً

الباحثة

هناء



وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ
فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي
عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿١٠﴾ سورة الشورى

صدق الله العلي العظيم

البواعث الأولى للخلاف بين النحويين

ليس البحث في الخلاف النحوي من الأمور الهيئّة ، قليلة الصعاب إذ على الدارس أو الباحث ان يلمّ بجميع أبواب النحو لاسيما بعد أن كثر البحث فيها وتشعب 0 ومن المعلوم أن أبا الأسود الدؤلي (ت69هـ) قد قام بنقط المصحف الكريم نقط اعراب ، وتكاد تجمع الروايات في الكتب القديمة على أنه واضع النحو بتكليف من أمير المؤمنين علي ؑ (عليه السلام).

وقد أقر أكثر الدارسين المحدثين ذلك (1) ، وعمل ابي الاسود الدؤلي المذكور قد أثار الكلام حول الرفع والنصب والجر والتنوين التي كانت تلك النقط علامات لها 0 وما حصل من كلام حول تلك العلامات يعد بداية الخلاف النحوي ، ولا سيما بعد أن أثار علماء العربية مسائل مختلفة في النحو ومنها الإعراب ، كأن تكون حول آية قرآنية أو بيت شعري أو نحو ذلك 0 ومن الأمثلة على ذلك ما قاله عبد الله بن اسحق الحضرمي في بيت الفرزدق 0 إذ يرى ان (مَجْلَف) في رفعها لا تناسب (مسحّناً) في نصبها فيعترض على الفرزدق فيهجوه الفرزدق بقوله :

وَعْضَ زَمَانٍ يَا أَبْنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتاً أَوْ مَجْلَفٌ (2)

إذ يرى ان (مَجْلَف) في رفعها لا تناسب (مسحّناً) في نصبها فيعترض على الفرزدق فيهجوه الفرزدق بقوله:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجُوتِهِ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَاً (3)

فيعترض ابن أبي إسحق على قوله (مولى موالياً) أيضاً ويقول : بل هو (مولى موالٍ) (2) 0

(1) ينظر : المدارس النحوية / شوقي ضيف / 14 0

(2) الجمل في النحو ، ج1/ 169.

(3) الأصول في النحو ، ج3/ 445 .

(1) ينظر : معاني القرآن ، الفراء / 182/2 ، المدارس النحوية / 14 0

ثم ظهرت مدارس عدة في النحو كانت أقدمها المدرسة البصرية ثم المدرسة الكوفية ثم البغدادية ، وفي عهده الأخيرة خلاف بين الباحثين 0

وسار درس النحوي منذ أواسط القرن الثاني للهجرة في اتجاهين مختلفين ، كان سيبويه وتلاميذه يمثلون اتجاهاً ، وكان الكسائي وتلاميذه يمثلون اتجاهاً آخر ، وكان الاتجاه الأول هو اتجاه البصريين الذين سبقوا إلى درس النحوي وكان الاتجاه الثاني هو اتجاه الكوفيين الذين خرجوا إلى بغداد وأقاموا فيها (1) 0

فالبصرة والكوفة هما البلدان المتعاصران المتنافسان في العلوم والثقافة 0 وهما من أعظم الأمصار التي تداولها العرب في الدولة الإسلامية 0 ومع ما كان بين حياة أهل المصريين من تشابه كبير ، كان هناك اختلاف جوهري أيضاً في كثير من الأمور ، فقد حمل الأعاجم إلى كل من المصريين كثيراً من معارفهم وسمات ثقافتهم 0 استمرت البصرة دائبة على خلط معارف العرب ومزجها بمعارف من أختلط بهم من الأقوام الأجنبية المختلفة 0

أما الكوفة فقد أقتضت حياة أهلها المتميزة بطابع البداوة العربية أن يُحافظوا على كل ما هو عربي أصيل ولذلك أكثروا من رواية الشعر القديم والمعاصر الذي يذكرهم بمجد أسلافهم (2) 0

وكان منهج كل من المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية يختلف عن الآخر فالبصرة تعتمد الشاهد المشهور المتكرر والكوفة توسعت في الرواية والبيت الواحد 0 كما ذكرت سابقاً نحو : جواز دخول اللام في خبر لكنّ كقول الشاعر :

ولكنني من حبها لعميد⁽¹⁾

(2) ينظر : درس النحوي في بغداد / 9 0

(3) ينظر : نشأة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / 93 0

وقد روي (لكميد) ، والصواب الأخذ بالمشهور ، وسيرد الكلام عليه في موضعه في البحث
0

نشأ النحو في البصرة والكوفة لحاجات ودوافع متنوعة منها ما هو ديني وهو خدمة كتاب الله العزيز وما هو اجتماعي أو قومي أو لغوي ، فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات 0 وخطوته الأولى نقط المصحف نقط إعراب ، على يد أبي الأسود الدؤلي ليعين المسلمين على اختلاف أجناسهم ، على قراءة القرآن من دون خطأ أو لحن.

ومن المعلوم ان مدرسة الكوفة وقد تأسست على يد الكسائي بعد تأسيس مدرسة البصرة على يد سيبويه (1) 0

عُرِفَت الكوفة (بعلويتها) كما عُرِفَت البصرة (بعثمانيتها) (2) ، وقد نجد الخلاف في المناظرات بين بصري وكوفي ولكن لا يعدم أن نجد كوفيًا آخر يرى ما يراه البصري فيخالف صاحبه أو أصحابه (3) 0

ظهور الخلاف

بدأ الخلاف هادئاً بين الرؤاسي (ت 190 هـ) في الكوفة والخليل (ت 175 هـ) في البصرة ثم أشدت بين الكسائي (ت 189 هـ) في الكوفة وسيبويه (ت 180 هـ) في البصرة وصار لكل مدرسة عِـلْمٌ تتحاز إليه فبرزت مدرسة الكوفة التي

(1) ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو / 357 0

(2) ينظر : المدارس النحوية ، اسطورة وواقع / 31 0

(3) نفسه / 54 ، وقد درس د0 رحيم جبر أحمد ما جرى من المناظرات في النحو وموضوعاته ضمن كتاب : المناظرات اللغوية والأدبية ، ينظر / 89 وما بعدها 0

أخذت تشارك البصرة في الأخذ بأسباب هذا العلم 0 والخلاف الذي نشط في هذه المرحلة بين النحاة كان على مستوى فردي لا على مستوى منهجي إذ لم تكن قد تكاملت بعد مناهج كل منهما ثم أخذت هذه المناهج تتحدد والخلاف بينهما يأخذ طابعاً بلدياً فيقال بصري وكوفي 0 والخلاف على مستوى فردي يدل عليه مخالفة الكسائي للرؤاسي استأذنه عندما جادله الفراء في بغداد حول مسائل نحوية نقضَ فيها الكسائي أقوال الرؤاسي التي يرويها الفراء⁽¹⁾ ومثلما الخلاف موجود فالتعاون موجود على المستوى الفردي ومرت مدرسة الكوفة بمرحلة التلمذة للبصريين ومرحلة التكوين ومن الطبيعي في هاتين المرحلتين ، (التلمذة والتكوين) أن تنشأ علاقات تلميذ مع أستاذه أو مع زملائه وكانت تتسم بالهدوء 0 والخلاف متوقع بين الزملاء وهو أمر طبيعي 0 ثم بدأ المنهج يتضح لدى المدرستين على يد سيبويه والكسائي ويأخذ كل منهما طريقاً خاصاً بها لاسيما بعد أن قرّب العباسيون الكسائي وتلاميذه وخصوصهم بتربية أولادهم وأغـدقوا علىهم العطـاء .

لما كان بين أهل الكوفة وبنو العباس من ودّ لم يتهيأ لأهل البصرة . ومن عهد سيبويه والكسائي بدأت تظهر مسائل الخلاف التي تمثل وجهتي نظر المدرستين . ويؤدي د. شوقي ضيف رأياً يشير فيه إلى الأخفش في فتح أبواب الخلاف على سيبويه والتمهيد لنشأة مدرسه الكوفة فيقول⁽²⁾:

((وفي رأينا انه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه ، بل هو الذي أعدّلتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخرة المختلفة فإنه كان عالماً بلغات العرب وكان ثاقب الذهن حاد

(1) ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء / 3
(1) المدارس النحوية / 95 .

الذكاء فيخالف أستاذة سيبويه في كثير من المسائل وحمل ذلك عنه الكوفيون ومضوا يَدَّسَعُونَ فيه فتكونت مدرستهم ((⁽¹⁾).

وقد برز علماء حاولوا الجمع بين رأي هاتين المدرستين أو التوفيق بينهما أمثال ابن كيسان (ت 299) وابن الخياط (ت 320هـ) 0

ومحاولة هؤلاء في الجمع بين الأراء لم توقف الخلاف أو تحد من اتساعه بل أصبح سمة من سمات القرن الرابع وكتبت فيه مؤلفات عديدة حتى أخذت تذكر للعالم الواحد آراء مختلفة في المسألة الواحدة وأصبحت عبارة (وذهب فلان في أحد قوليه) أو (والى هذا ذهب فلان) ، تتكرر في كتب النحو 0

أسباب الخلاف

ذكرنا أن الخلاف منه ما كان جماعياً والذي تمثل في مدرستي البصرة والكوفة ومنه ما كان فردياً أي بين أصحاب المذهب الواحد ، وهذا يعود إلى طبيعة المادة المدروسة وإلى تفاوت قدرات العلماء في فهم تلك المادة ثم يدخل هنا بعض التعصب الذي يكون حافزاً للخلاف في الدفاع عن المذهب وتقنيده رأي لنحوي آخر 0

أما أسباب الخلاف الناجمة عن طبيعة المادة المدروسة فلم يكن للنحاة أثر في إيجادها إذ أنها موجودة بوجود اللغة نفسها قبل بدء الدراسات النحوية أي إن هذه الأسباب موجودة سواء أدرست اللغة أم لم تُدرس فوسيلة المادة المدروسة هي اللغة التي تكلم بها العرب الذين كانوا يسكنون الجزيرة وما حولها وكانوا يعيشون قبائل وكانت هذه القبائل تختلف في لغاتها أحياناً 0 وقد يكون الخلاف في الكلمة الواحدة إذ نجد لها معنىً معيناً عند قبائل تسكن في موطن ما ، يختلف عن معناها عند قبائل أخرى تسكن في موطن آخر مثلاً كلمة (الوثب) يستعملها الحجازيون في معنى (طَفَر) واليمانيون (اقعد)⁽¹⁾ وهذا الاختلاف في اللغات قد يعظم ويشتد كالخلاف بين القبائل العدنانية في الحجاز والقحطانية في اليمن فقد كانوا يختلفون في المفردات والتراكيب حتى قال : أبو عمرو بن العلاء (ت 154 هـ) : ((مألوسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا))⁽²⁾ ولهذا الاختلاف في لغات العرب ولهجاتها نتائج منها اختلاف القراءات للقرآن الكريم 0 ويمكن عدّ الدراسات المنطقية والفلسفية والدراسات الفقهية مؤثرات في الخلاف النحوي أسهمت في تعييده ولا بد لنا من وقفة على الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين نحاة الكوفة والبصرة ، ومنها :

1- مادة العربية :

تُعد مادة العربية التي اعتمدها النحاة سبباً رئيسياً من أسباب الخلاف بين البصريين والكوفيين بل حتى بين النحاة جميعاً ، لأن المتكلمين باللغة العربية أخذوا مساحة كبيرة وواسعة من الأماكن ، لأنها تضم قبائل مختلفة في لهجاتها وطرائق انفتاحها على بقية القبائل والأمم غير العربية 0 وهذا مما جعل البحث عن اللغة الفصيحة أمراً ليس سهلاً ، لكنهم وقعوا في خطأ وهو أنهم اقتصرُوا على لهجات معينة وتركوا بعض اللهجات حيث أدى ذلك

(1) ينظر: القاموس مجد الدين الفيروز آبادي ، 135/1 (وثب) 0

(2) طبقات فحول الشعراء / 11 0

إلى هدر دُخر لغوى وافر وهذا أدى إلى ان تصل إلى هذه الجماعة أوتلك مادة لغوية لم تصل إلى غيرهم وهذا كان مدعاة إلى أختلافهم⁽¹⁾

2- طبيعة النحو والدراسات النحوية :

كل دارس وباحث نحوي يفهم اللغة بحسب حسه اللغوي ونفاذ ذهنه لانه قد يفهم غير ما يفهمه غيره وهذا أدى إلى الاجتهاد . حيث حاولوا دراسة كثير من الظواهر اللغوية بما يشبه الدراسات الفلسفية .

ومن البديهي ان تختلف وجهات النظر لذلك نجدهم اختلفوا في تفسير كثير من حركات البناء والإعراب وذلك كاختلافهم في رافع المبتدأ والخبر أو بناء الفعل الماضي أهو على الفتح كما ذهب إلى ذلك سيبويه ام على السكون كما ذهب بعضهم إلى غيرها من المسائل⁽²⁾

3- العصبية البلدية :

لا يختلف اثنان في ان كل فرد متعلق ببلده أو مدينته وان كان ذلك بنسبٍ متفاوتة و مما لا شك فيه ان يسعى الفرد الى رفع شأن مدينته على المدن الأخرى . وضَعَفَ محمد خير

الحلواني هذه العصبية من حيث صلتها بالخلاف اذ ذكر أنّ العلماء اقل شعوراً بها من رجال السياسة وأصحاب العمل وأضاف قائلاً : ((ومما يعلل ذلك أنّ العصبية المذهبية لم تتطور بصورة واضحة الا في القرون التي تلت القرن الثاني ، ولا سيما بين طلاب ثعلب (ت 291هـ) والمبرد (ت 285هـ) وأغلبهم لا ينتمي إلى البصرة أو الكوفة في الولادة والنشأة فضلاً عن أنّ المتأخرين من النحويين كانوا يقولون : أصحابنا وكانوا يعنون الكوفيين

(1) ينظر : الخلاف النحوي / 61 - 62 .
(2) ينظر : كتاب سيبويه ، 1 / 15 . و الأشباه والنظائر ، 2 / 147 .

والبصريين ، وهم من بلد بعيد عن المصريين كأبي علي الفارسي (ت 377هـ) وابن جني (ت 392هـ) ((⁽¹⁾ 0

4- اختلاف المنهج :

بنى البصريون قواعدهم على المشهور من لغة العرب ومنها الأبيات الشعرية الواردة على تلك اللغة ، ويُعرف قائلوها في الغالب ، اما الكوفيون فيوسعون نطاق الرواية ويأخذون عن قبائل لم يعتد البصريون بفصاحة أهلها ، وقد بنوا قواعدهم على أبيات شعرية يعدها البصريون شاذة حتى قيل في ذلك إن الكوفيين ((لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه اصلاً وبوبوا عليه))⁽²⁾ 0

5- اختلاف الاتجاه العقلي البصري عن نظيره الكوفي :

كانت نزعة المذهب البصري منذ ان أسس نزعة عقلية فلسفية تميل إلى الأخذ بالأحكام العامة من دون النظر إلى اختلاف القبائل في بعض الظواهر اللغوية الخاصة أما الكوفيون فجوّزوا القياس على كل ما سُمِعَ عن العرب وإن خالف الشائع في كلامهم ولا شك في ان هذا العامل له صداه في صنع الخلاف بين المنهجيين .

6- الاختلاف في القراءات القرآنية :

وسَّعَ الاختلاف في القراءات القرآنية شقة الخلاف النحوي والفقهي إذ ساعد ذلك على فتح باب الاجتهاد في الآراء النحوية الفردية والشخصية ، فنجد البصريين لا يحتجون بالقراءات الا في القليل النادر الذي يناسب قواعدهم بينما يجد الكوفيون القراءات سندها الرواية ومن ثم كانت اقوى في مجال الاستشهاد من الشعر 0

(1) الخلاف النحوي / 75 .

(2) الاقتراح في اصول النحو / 202

وقد استدلل الكوفيون و بعض البصريين بالكثير من القراءات الشاذة والضعيفة والمخالفة للقياس في مسائل كثيرة خالفوا فيها جمهور النحويين (1) 7.

7- التأويل النحوي في القرآن الكريم وأثره في الخلاف :

الكثير من آيات القرآن الكريم لا يجوز حملها على ظاهرها لان المعنى ليس عليه ، ومن هنا كان لا بد للنحويين من ان يلجأوا إلى التأويل النحوي فكان هذا التأويل سبباً في الخلاف ذلك لأن ما يحمله البصريون على التأويل في موضع (ما) مثلاً لا يحمله عليه الكوفيون حيث جاء في الاقتراح : ((إن مذهب الكوفيين القياس الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر)) (2) ويعلل د. المخزومي جنوح البصريين إلى كثرة التأويل بأنه : ((لما لم يسعفهم القياس في كل ما كانوا يريدون فلا زالت الكثرة الكاثرة من المسائل يستعصي عليهم اندراجها في أحكامهم العامة لجأوا الى التأويل ، والتأويل البعيد الذي يخالفه الظاهر مخالفة بعيدة)) (3) 0

و كان الخلاف في الفروع لا في الأصول وهذه الفروع هي التي شكلت الجبهتين (4) 0

(1) ينظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية / 79 - 82 0

(2) الاقتراح في علم اصول النحو / 208 .

(3) مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو / 46 .

(4) ينظر : في المدارس النحوية / 69 .

شكر وامتنان

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد أن أكملت هذه الرسالة ، واستوفيت متطلباتها ،
لا يسعني إلا أن أتقدم بالثناء والشكر الجزيل ووافر الاحترام إلى أستاذي الكريم
الدكتور ((رحيم جبر الحساوي)) على متابعته وحثه لي في كل خطوات البحث
وفصوله والذي كان واسع البال والصدر في دراستي الأولية والعليا فجزاه الله
عني أوفى جزاء 0

وأشكر أساتذتي في قسم اللغة العربية لإسداءهم النصح.

وأشكر أساتذتي الأفاضل رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها الذين لهم فضل العلماء
في تقويم هذه الرسالة والارتقاء بها فجزاهم الله عن العلم وطلابه خير جزاء
المحسنين 0

وأشكر الخبير العلمي على جهوده المخلصة 0

وأقدم بأسمى آيات الحب والوفاء إلى زوجي الغالي
(أبوسراج) لمديد العون لي لأبدأ من جديد 0 000
وشكري موصول لهذا الصرح العلمي الكبير / جامعة بابل / كلية التربية / إدارة
واساتذة وموظفين 0

وأَتَقَدِّمُ بِأَسْمَى آيَاتِ الشُّكْرِ وَالْعِرْفَانِ إِلَى زَهْرَتِي الْوَحِيدَةِ وَرَفِيقَةِ دَرْبِي الْأَخْتِ

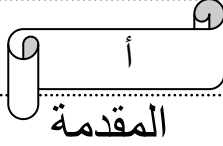
الْصَابِرَةِ (زَهْرَةُ فَاضِلٍ) لِعَوْنِهَا الْكَبِيرِ لِي 0

وَلَا أَنْسَى أَنْ أَتَقَدَّمَ بِالشُّكْرِ لِكُلِّ مَنْ اسْتَهَمَ فِي إِنْجَازِ وَطْبَاعَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ سَائِلُهُ

الْمَوْلَى عَزَّ وَجَلَّ التَّوْفِيقَ لَهُمْ أَجْمَعِينَ 0

وَأَخِرُ دَعْوَانَا إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ 0

الْبَاحِثَةُ



الحمد لله على سابع النعم ، وإجلال الكرم ، والحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، وأحمده حمداً كثيراً والصلاة والسلام على رسوله الكريم خاتم النبيين محمد الأمين وعلى اله مصابيح الظلام وهداة الأنام وصحبه الغر الميامين المنتجبين 0 وبعد :

فمن الطبيعي أن يكون إختيار الموضوع من الصعوبة بمكان لأنني وجدت كثيراً من الموضوعات قد بُحثت ولكن بعد مشاورة أساتذتي الأجلاء تم الاتفاق على موضوع رسالتي ، ولأن أغلب الأخوة الباحثين قد درسوا موضوع الخلاف ، أو الخلاف النحوي في كتب خاصة حيث اقتصر بحثهم على المسائل الموجودة في الكتاب المدرس ، من مثل : المسائل الخلافية في همع الهوامع أو كتاب سيبويه أو المسائل الخلافية في شرح المفصل وكتاب الأصول 0 فأردت أن أبحث في هذا الموضوع على وجه عام ، فأخترت البحث في الخلاف النحوي في جملة المبتدأ والخبر المطلقة والمنسوخة ، وأهم مسائل الخلاف فيها ، فصار عنوان الرسالة : الخلاف النحوي في باب المبتدأ والخبر وما كان أصله مبتدأ وخبر 0

فموضوع الخلاف النحوي له أهمية كبيرة في إثراء المادة النحوية وتطور الدرس النحوي ، ومن ثم بيان مذاهب النحويين مدارس أو جماعات أو افراداً في أبواب النحو المتعددة ومسائلة المختلفة لذا أرتأيت الشروع بدراستي هذه ، وبعد قناعتني بالموضوع 0 حملته إلى لجنة الدراسات العليا في القسم فرأت اللجنة قبوله

0

كانت خطة رسالتي مبنية على مسائل محددة ، واعني بذلك أنني كنت قد حددت المسائل التي أردت البحث فيها وهي من صلب موضوع رسالتي ، وبذلك كان البحث محدداً ضمن إطار المسألة المبحوث فيها ولكن بعد التزود بالمعلومات عنها ومضي وقت ليس بالقصير رأى الأستاذ المشرف تغيير الخطة

فأصبح لها روح أخرى ومرونة وضمن الحدود المرسومة كذلك أي كان هناك رأي جديد في توزيع المادة 0

وقد واجهتني صعوبات خلال عملي في البحث ، منها صعوبة الحصول على المصادر والمراجع المطلوبة ، ومعاناة التنقل بين المحافظات في الظروف غير الطبيعية ولاسيما الأمنية منها 0 ولكن بفضل الله تعالى وعونه استطعت أن أواصل عملي في البحث ، فأنجزته متمنية أن يكون على وجه حسن وما الكمال إلا لله وحده 0

وصار منهج الرسالة أن اعقد تمهيداً أتناول فيه الأسباب العامة والخاصة لنشأة الخلاف وبواعثه 0

وتقع الرسالة في فصلين عقدت في كل فصل مبحثين فكان الفصل الأول دراسة الخلاف النحوي في جملة المبتدأ والخبر المطلقة (غير المنسوخة) 0 والمبحث الأول : عقدته لدراسة الخلاف النحوي في العوامل والعلل 0 والمبحث الثاني : لدراسة الخلاف النحوي في مسائل أخرى 0 أما الفصل الثاني فعقدته لدراسة جملة المبتدأ والخبر المنسوخة 0 والمبحث الأول منه تناول جملة المبتدأ والخبر المنسوخة بكان وأخواتها بعد مدخل في مفهوم النسخ لغة واصطلاحاً 0 والمبحث الثاني : جملة المبتدأ والخبر المنسوخة بإن وأخواتها 0 وكان في بداية كل فصل مدخل أشرت فيه باختصار الى المسائل المبحوثة فيه. ولمن يسألني لماذا هذه المسائل الخلافية دون غيرها ؟ أجبت بأنها الأشهر بين النحاة القدماء أنفسهم ، وبينهم وبين المحدثين أيضاً 0 ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج 0 وأخيراً :

هذه الدراسة تقوم على إثارة بعض المسائل ثم توثق الأقوال والآراء والمذاهب

للنحويين القدماء والمحدثين 0

وإذ أضع بحثي بين أيدي نخبة من الأساتذة العلماء فإنني لأتوسم فيهم أن يمنحوني ملاحظاتهم فيقوموا ببحثي هذا ويتموا النقص والخلل فيه 0

وأخيراً أحمد الله جلّت قدرته على نعمه ظاهرة وباطنه ،
وأسأله التوفيق لسبل الصلاح والنجاح إنه ولي كل خير 0
وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين 0

طالبة الماجستير

هناء عيدان مهدي

قسم اللغة العربية العربية

Summary

It's difficult to choose the subject naturally ; because I found many subjects have been researched , but after I consultation with my esteemed instructors it has agreed about my thesis subject. Most of researchers have studied the subject of difference or grammatical difference in the special books , where their research has limited on the studied book matters ; such as difference matters in the Ham'á Al- Hawamie or Sibawiah Book or difference matters in the Sharih Al- Mufasal.

The subject of difference has most importance in derivation of rules , structure and new syntax of the sentence . Therefore , I start with my thesis to satisfaction with subject.

The research was limited within the researched matter, after information ; the supervisor has shown to change the plan to take another spirit and flexibility within the illustrated limits , there is difference to distribute the material .

My thesis subject concerns with subject of a nominal sentence, predicate , transcribed and difference in it .

Also some researchers have studied the difference but books for example the difference matters in the Ham'á Al- Hawamie and Al-Isoul Book and the difference for the articles and preposition and others. I have studied the subject of a nominal sentence and predicate in general at all or most of grammar books.

I have faced some difficulties to get on the book this is a big problem because there is whom helps and who gives excuses in addition to it is difficult to travel among the provinces especially between Baghdad and Najaf because of the bad condition security.

Thesis's preface deals with general reasons specially the beginning of deference and its reasons.

The thesis has divided into two chapters, each chapter has two sections ; the first chapter studies the grammatical difference in the subject of a nominal sentence and predicate (non- transcribed) .

The first section has studied the grammatical difference of the cause and effect.

The second section has discussed the grammatical difference of another matter.

While the second chapter has studied the subject of a nominal sentence and predicate of transcribed sentence by Kana and Akhwatih where I discussed the concept of transcribed in language and terminology.

The second section concerns with the subject of a nominal sentence and predicate of transcribed sentence by Ina' and Akhwatih.

I have distributed some small entrances at the beginning of each section where I mentioned the researched matters.

Who will ask me , why these difference matters without others ?

I answered it is most famous between old and contemporary grammarian then conclusion and most results .

Finally , this thesis has based on the raise some matters , documented sayings, opinions and the ideology of old and contemporary grammarian.

الفصل الأول

الخلاف النحوي في جملة المبتدأ والخبر (غير المنسوخة)

المبحث الأول : الخلاف النحوي في العوامل والعلل

مدخل

سأدرس في هذا الفصل الخلاف النحوي في العوامل والعلل النحوية ،
في جملة المبتدأ والخبر غير المنسوخة ، وسأبدأ بتعريف العوامل وتصنيفها ثم أُعَرِّجُ على
تعريف المبتدأ والخبر وأعود إلى عامل رافع المُبتدأ ورافع الخبر وخلاف النحويين في ذلك

0

ولا يخفى أنَّ النحاة اهتموا بالعوامل والعلل منذ عهد قديم ،
حتى إنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ، بذل جهوداً في التعليل وهو مؤسس
نظرية العامل في النحو العربي ، وقد أودعها تلميذه سيبويه

(ت 180 هـ) كتابه 0

ولقد وجد الدارسون في نظرية العامل وما تعرضه من تأويل وتقدير مجالاً
واسعاً للخلاف النحوي ، وسنقصر الكلام على الخلاف النحوي في باب المبتدأ
والخبر في الجملة غير المنسوخة وهو عنوان المبحث هذا ، ومن المناسب أن
أقف عند مفهوم العوامل وأنواعها قبل الولوج إلى باب الخلاف النحوي في

العوامل والعلل 0

المبحث الأول : مفهوم العوامل

عَدَّ النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها ، وهذه الاعتبارات لها قواعد صارمة ، وهذه القواعد قد أدت إلى الكثير من الجدل والخلاف ، واستطاع الخليل وسيبويه أن يتوسعا في تطبيقه وبسطه على أبواب النحو كُلِّها 0

وأول إشارة إلى نظرية العامل في التأليف النحوي وردت في كتاب سيبويه تحت عنوان ((هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية)) (1) ، والحق ((إنَّ النحاة أذكاء بارعون فيما قرروه بشأن نظرية العامل فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعلم اللغة وضبط قواعدها وتيسير أعمالها)) (2) 0

ويربط د0 فاضل السامرائي بين القول بالعلة والقول بالعامل فيقول : ((الظاهر إنَّ القول بالتعليل هو الذي جرَّ إلى القول بالعامل لأنَّه يبحث عن العلة ، والعامل علة أيضاً)) (3) 0 والنحاة عموماً يقولون بالعامل وبالتعليل على اختلاف القول ومن المعلوم ان النحو قوام على أساس نظرية (العامل) 0 ((إنَّ كل علامة من علامات الإعراب أثر للعامل إن كان موجوداً فهو عامل لفظي وإلَّا فهو عامل معنوي وذلك كالابتداء عند البصريين والخلاف عند الكوفيين)) (4) ، وهناك تعريفات علة للعامل أذكر منها تعريفاً واحداً شاملاً قاله الرضي شارح الكافية: ((هو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب)) (5) 0

(1) كتاب سيبويه ، 13/2 0

(2) النحو الوافي ، 73/1 0

(3) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري / 63 0

(4) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري / 65-66 0

(5) شرح الرضي على الكافية ، 25/1 0

أنواع العوامل

إنَّ العامل اللفظي والمعنوي مثار جدل بين الكوفيين والبصريين ، إذ ان البصريين اشد تمسكاً بالعامل ، لكن الكوفيين خالفوا ذلك إلى العامل الحسي المباشر وقسم النحاة العوامل على قسمين :

1- العوامل اللفظية :

وهي العوامل التي أصلها الظهور قبل معمولها ، لأن العامل لا يتأخر عن معموله وإن تأخر فلا يعمل وإن لم يعمل فلا يكون له معمول أبداً أو قد يُقدر العامل أي انه مضمّر أو محذوف من الكلام المنطوق أو هي مالها لفظ في الجملة ظاهرٌ نحو : ضربت زيدا أو مقدر جائز التقدير ، نحو : أخاك في الإغراء وواجبه نحو أخاك أخاك ، وهل علياً أكرمته ؟ وذلك كالفعل (1) 0

وتُعد العوامل اللفظية من أقوى العوامل وأكثرها ، كالحروف المشبهة بالفعل ، وكان وأخواتها وظن وأخواتها ، وحروف الجر وحروف النصب وأدوات الجزم وغيرها (2) 0

2- العوامل المعنوية :

وهي نقيض اللفظية أي ما ليس لها لفظ في الجملة ظاهرٌ أو مقدر ، نحو الابتداء والتجرّد أو التّعري عند البصريين والخلاف عند الكوفيين (1) 0

(1) ينظر : شرح المفصل ، 51/1 0

(2) ينظر : شرح المفصل ، 83/1 - 85 ، وابن الحاجب / 151 ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري /

أو هي التي لا لفظ لها حتى تظهر وتكتب أي ليس لها مصداق خارجي ، على حسب تعبير أهل المنطق لكنه حالة ذهنية تحصل مع وجود بعض الكلمات . والكوفيون النحاة الأوائل الذين تنبهوا الى اهمية العامل المعنوي ذلك بانهم انطلقوا من النص القرآني وقراءاته 0 ويوضح ابن جني (ت 392هـ) حقيقة العامل اذ يرجع إظهار العلامات الاعرابية الى المتكلم نفسه قائلاً : ((العمل في الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وانما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بإضافة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ)) (2) 0

ثم جاء ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) فأنكر فكرة العامل حيث لا يعدّ حدوث النصب والخفض والرفع والجزم عائداً الى عامل لفظي أو معنوي وانما كان بفعل المتكلم نفسه ففي قولهم (ضرب زيد عمرًا) إنما أحدثه (ضرب) ماهي إلا عبارات توهم في توهم (3) ، لأنها لم تقم بعملها لا بلفظها أو معناها لان لا ارادة لها كالإنسان والحيوان انما هي من فعل الله تعالى وانما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر افعاله الاختيارية (4) 0

الخلاف النحوي

(3) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري / 232 0

(1) الخصائص ، 110/1 0

(2) ينظر : الرد على النحاة / 85 0

(3) ينظر : نفسه / 78-88 0

أصل الخلاف في عامل رافع المبتدأ ورافع الخبر ، هو إيمان النحاة بنظرية العامل في النحو فكل أثر إعرابي لا بد أن يكون له سبب أي عامل 0 والعامل : أما لفظي أو معنوي⁽¹⁾ 0

وقبل الخوض في عامل رافع المبتدأ ورافع الخبر وخلاف النحاة فيه ، لا بأس بالكلام على ماهية المبتدأ أو الخبر 0 وعلى الرغم من تعدد المصطلحات التي أطلقت على المبتدأ والخبر ، إلا أن المضمون متطابق فيها بنسب كبيرة 0

فسيبويه (ت 180هـ) ، يُشير إلى المضمون ويُسمّي به باب المبتدأ والخبر إذ قال : " ((هذا باب المُسند والمُسند إليه))⁽²⁾ ، وقد اطلق على الخبر في بعض الأحيان تسمية ((المبنى على المبتدأ))⁽³⁾ ، وأصبح مصطلحا (المبتدأ والخبر) و (المُسند والمُسند إليه) شائعين عند النحاة⁽⁴⁾ بعد سيبويه وتابع أكثر النحاة سيبويه في القول بأن الجملة لا بد لها من مسند ومسند إليه لا يستغني أحدهما عن الآخر سواء أكانت الجملة من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل وهذان العنصران (المُسند والمُسند إليه) هما البنية الأساسية المكونة للكلام⁽⁵⁾ وللنحاة تعريفات للمبتدأ منها قول أبي البركات الانباري (ت 577هـ) : ((هو كل اسم عرّيّه من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً 00))⁽⁶⁾ 0

وقول ابن عصفور (ت 669هـ) ((هو الاسم وما في تقديره أو الكلام المجهول لفظاً أو نية على الوصف))⁽¹⁾ 0

(1) يُنظر : دروس في المذاهب النحوية / 111 0

(2) كتاب سيبويه ، 7/1 0

(3) نفسه ، 127/1 0

(4) المقتضب ، المبرد ، 9/3 والأصول في النحو ، 1/ 22-23 والجمال / 48 0

(5) ينظر: كتاب سيبويه ، 23/1 : (دراسة) "المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه ، 0 مجلة المورد المجلد 27 ،

العدد 9/3 0

(6) أسرار العربية ، / 66 0

اما السيوطي (911هـ) فقال : ((هو المجرد من عامل لفظي غير الزائد ونحوه مخبراً عنه أو وصفاً سابقاً رافعاً لمستقبل))⁽²⁾ 0

ومن الباحثين المحدثين من عرّفه : 0 عبده الراجحي بقوله : ((هو أول جزء كما كان الواحد أول العدد ، والمبتدأ دائماً هو أساس الجملة وهو أول جزء فيها))⁽³⁾ 0

والمبتدأ على قسمين مُبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر⁽⁴⁾ 0
أما الخبر :

فيرى ابن الحاجب (ت646هـ) أنه ((هو المسند أو المخبر به المجرد عن العوامل غير الصفات الواقعة مبتدأ))⁽⁵⁾ 0 وعرفه ابن مالك (ت672هـ) بقوله : ((هو المسند اليه مقيداً وهو في الأصل مفرد مرفوع))⁽⁶⁾ 0 اما الخصري (ت1287هـ) فقد عرف الخبر ((بأنه الجزء المتم الفائدة))⁽⁷⁾ نحو : تالله برّ والايادي شاهده 0

ومن المحدثين : 0 عباس حسن قال : ((هو اللفظ الذي يُكمل الجملة مع المبتدأ ويتم معناها الأساس))⁽⁸⁾ 0

وقد ذكر ابو البركات الأنباري علّة رفع المبتدأ بما يأتي :-

(1) المُقرب / 88 0

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، 93/1 0

(3) دروس في المذاهب النحوية / 32 0

(4) ينظر : شرح ابن عقيل ، 127/1 0

(5) شرح الوافية على نظم الكافية ، / 171 0

(6) شرح عدة الحافظ وفتح الالفاظ / 156 0

(7) حاشية الخصري / 92 وينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني ، 301/1 0

(1) النحو الوافي ، 442/1 – 443 0

- 1- وقع في أقوى أحواله ، وهو الابتداء ، فأُعطي أقوى الحركات 0
- 2- المبتدأ أول والرفع أول فاعطي الأول للأول 0
- 3- إن المبتدأ مخبر عنه وكما إنَّ الفاعل مُخبر عنه ومرفوع كان المبتدأ مرفوعاً أيضاً ⁽¹⁾ 0

الخلاف في عامل رافع المبتدأ والخبر

يُرفع المبتدأ بالابتداء عند البصريين جميعاً ، وهو مذهب سيبويه ⁽²⁾ ، والابتداء عاملٌ معنويٌّ لا لفظي ، والابتداء يعني تجرد المبتدأ عن أيِّ عامل من العوامل اللفظية غير

(2) أسرار العربية ، / 68- 69 ، وينظر: النحو العربي دراسة نصيّة / 85- 86 0

(1) ينظر: كتاب سيبويه ، 127/1 ، و العلل النحوية في كتاب سيبويه / 82 (رسالة ماجستير) 0

الزائدة ، فإذا تجرد المبتدأ عن هذه العوامل كان مرفوعاً وهذا معنى كون الابتداء عاملاً معنوياً 0

والعوامل اللفظية مجموعة عوامل ، قد تدخل على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر فتغير الحالة الإعرابية لكل منهما ، ومعنى العامل اللفظي هو علامة والعلامة قد تكون حدوث شيء أو عدمه (1) 0

وقد ذكر ابن جني مذهب البصريين في رافع المبتدأ بقوله : ((ألا ترى إنك لو سألت رجلاً عن علّة رفع زيد ، من نحو قولنا : زيدٌ قام أخوه ، فقال لك : أرتفع بالابتداء لقلت : هذا قول البصريين)) (2) 0

، وكذلك أبو البركات الأنباري بقوله : ((وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء (3))) ، وكان أبو إسحاق الزجاج (ت 311 هـ) قد ذهب إلى

أنّ ((العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار قال : لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ (4))) ، ويوضح عبد اللطيف الشرجي مذهب البصريين إذ قال : ((وعند البصريين إنّ الرفع للمبتدأ معنى وذلك المعنى هو الابتداء ، والابتداء هو اهتمامك بالشيء قبل

(2) العلل في النحو : 136 0

(3) الخصائص ، 18/1 0

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف ، 44/1 0

(1) العلل في النحو / 136 0

ذكره و جعلك له أولاً لثانٍ يكون الثاني حديثاً عنه وهو الصحيح⁽¹⁾)) ،
 ويعترض أكثر الدارسين المحدثين على المذهب البصري هذا ومنهم
 د0 إبراهيم السامرائي إذ يقول : ((اذا كان الابتداء سبباً في رفع المبتدأ فعلاً
 فهلاً رفع هذا الابتداء (المعنوي) الفعل الماضي لانه واقع في الابتداء أصالة نحو
 (قام زيد)⁽²⁾)) 0

أما الخبر :

ليس لعلماء البصرة رأي واحد في مسألة رافعه ، إذ ذكر عنهم ثلاثة أقوال ،
 قال أبو البركات الانباري : ((وأما الخبر فاختلّفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده
⁽³⁾)) ، ونسب هذا المذهب الى الأخفش (ت 215هـ)⁽⁴⁾ وابن السراج⁽¹⁾ ، (ت 316هـ) ،

(2) انتلاف النصره / 131

(3) مباحث لغوية / 24 0

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف ، 44/1 0

(2) ينظر : معاني القرآن ، الأخفش ، 63/1 0

وابي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (2) (ت381هـ) ، والرماني (3) (ت384هـ) ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ ، إذ يقول المبرد (ت285هـ) : ((إن الابتداء رافع للمبتدأ وهما رافعان للخبر وهو قول مما لا نظير له)) (4) ،

و مذهب سيبويه أن الخبر يرتفع بالمبتدأ إذ قال : ((يرتفع الخبر بالمبتدأ لأنه بمنزلة المبتدأ)) (5) وبذلك يكون عامله لفظياً خلافاً للمبتدأ 0 ويوضح سيبويه المسألة بقوله : ((فأما الذي يُبنى عليه شيء هو فإن □ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء نحو قولنا : عبد الله منطلق حيث ارتفع عبد الله لانه ذكر ليبنى عليه المنطلق وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته (6))) 0

وقال أيضاً : ((فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده (7))) 0

ورجح ابن يعيش (ت643هـ) مذهب سيبويه في ذلك إذ يقول : ((وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه ، وهذا الخلاف مما لا طائل منه)) (8) ، وأخذ بهذا المذهب كثيرون منهم ابن الحاجب (9) ، (ت646هـ) ، وابن مالك (ت672هـ) ، وابن عقيل (10) (ت769هـ) وغيرهم 0

(3) ينظر : الأصول في النحو ، 1 / 69 - 71 0

(4) ينظر : العلل في النحو / 207 0

(5) ينظر : الرماني النحوي / 304 0

(6) المقتضب ، 49/2 وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه / 508 وحاشية الصبان 300/1 - 301 0

(7) كتاب سيبويه ، 127/1 0

(8) كتاب سيبويه : 127/1 وينظر : العلل النحوية في كتاب سيبويه / 82 0

(1) كتاب سيبويه ، 127/1 0

(2) شرح المفصل ، 85/1 0

(3) ينظر : ابن الحاجب النحوي ، آثاره ومذاهبه / 159 0

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 201/1 0

وبالنسبة للقول الأول : وهو أنَّ الخبر مرفوع بالابتداء فقد ذكرْتُ أنه قد نسب إلى ابن السراج وذكر خالد الأزهري أنَّ أبا البقاء العكبري (ت 616هـ) قد وافق ابن السراج في هذا المذهب ، إذ يقول : ((وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء 000))⁽¹⁾ 0

ويرى ابن يعيش أنَّ هذا القول ، مما ذهب إليه سيبويه في كتابه ، يقول : ((هو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى إلى قوله : وكونهما مجردين للإسناد وهو رافعهما))⁽²⁾ 0 وحجة هذا القول ، إنَّ الابتداء يقتضي المبتدأ والخبر ، لذا يجب أن يعمل في كليهما كالفعل لمَّا عمل في الفاعل ، عمل في المفعول 0

والقول الثاني :

إن الخبر مرفوع باجتماع عاملين أحدهما : (الابتداء) وهو عامل معنوي كما ذكرنا ، والآخر (المبتدأ) وهو عامل لفظي ، وهذا مذهب جماعة من البصريين منهم المبرد على ما سبق بيانه ⁽³⁾ 0

وأخذ بهذا المذهب خالد الأزهري إذ يقول: ((لارتفاعه بهما أي بالإبتداء والمبتدأ))⁽⁴⁾ 0

والقول الثالث :

إن الخبر يرتفع بالمبتدأ وحجة من أخذ بهذا القول ، أن المبتدأ يطلب الخبر ، إذ إنَّ الجملة لا بد لها من الخبر كي تكون تامة تعبر عن معنى ، فإذا قلتَ زيدًا خوك ، فزيد مرفوع بالابتداء وأخوك مرفوع بزيد وصحَّ رفعه به ، وإن كان جامداً لأن أصل العمل للطالب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوماً به طلباً لازماً 00⁽⁵⁾

(5) شرح التصريح : 159/1 0

(6) شرح المفصل : 85/1 0

(7) ينظر : المقتضب 49/2 0

(1) شرح التصريح 159/1

(2) ينظر: المقتضب ، 126/4 0

ويذكر خالد الأزهرى إعتراض جماعة على تلك الحجة ، بأنّ المبتدأ في حالة كونه وصفاً مشتقاً ، قد يكون اسماً للفاعل يرفع فاعلاً نحو القائم أبوه صاحبك فان كان رافعاً للخبر ، أدى الى كونه يرفع شيئين مختلفين لا يتبع احدهما الآخر 0 فقال : ((واعتراض بان المبتدأ قد رفع الفاعل نحو : القائم أبوه ضاحكٌ فلو كان رافعاً للخبر لأدى إلى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعاً للآخر)) (1) 0 ثم يذكر الرد على الاعتراض بقوله : ((وأجيب بأنّ الحجة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوماً به)) (2) 0

وذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان نحو : ((زيدٌ أخوك ، وعمرو غلامك)) (3) 0 ورجح الرضى مذهب الكوفيين بقوله : ((وهو الأقرب)) (4) 0 ويدعم ابو البركات الأنباري (ت 577هـ) مذهبهم بقوله : ((أنّ المبتدأ محتاج إلى الخبر والخبر لا بد له من المبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه ولا يتم الكلام الاّ بهما)) (5) 0 وضعف أكثر النحاة مذهب الكوفيين جاء في (ائتلاف النصره) : ((فذهب الكوفيون أنّ المبتدأ رفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، لكونهما متلازمين، فالمبتدأ لا بد له من الخبر، والخبر لا بد له من المبتدأ ، فتلازمهما يدل على أنّ كل واحد منهما عامل بصاحبه، وهذه دعوى فاسدة ، إذ التلازم لا يوجب ذلك)) (6) 0

(3) شرح التصريح ، 159/1 0

(4) نفسه ، 159/1 0

(5) الإنصاف ، 44-45/1 ينظر : مدرسة البصرة النحوية / 113 0

(6) شرح الرضى ، 78/1 0

(1) الإنصاف ، 44-45/1 0

(2) إئتلاف النصره ، 30-31 0

ورُدَّ القول بأن في رافع في الخبر هو (الابتداء) ، لأنَّ الابتداء عامل ضعيف لا يرفع المبتدأ والخبر في آن واحد (1) 0 ورُدَّ □ أيضاً بالقول بأنه مرفوع بالمبتدأ ، لأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ بأن يكون بدلا عنه ، نحو زيد أخوك ، فزيد مبتدأ وأخوك خبر له معنى المبتدأ نفسه (2) 0 أما القول بارتفاع الخبر بالابتداء والمبتدأ معاً فقد رُدَّ بأنه لا يمكن اجتماع عاملين لفظي ومعنوي على معمول واحد وهو كما عرّفه الشلوبين (ت 1401 هـ) : أي المبتدأ ((هو جعل الاسم أول الجملة معنى)) (3)

ورُدَّ □ على قول الكوفيين بأنَّ المبتدأ والخبر رفع كل منهما الآخر ، أيّ كل واحد منهما كان عاملاً ومؤثراً في الآخر ، فإذا كان أحدهما عاملاً أي مؤثراً ، وجب أن يكون أقوى من المؤثر فيه ، فلو كان الخبر مؤثراً في المبتدأ وجب أن يكون أقوى منه ، وأبطل لهذا القول لأنه لا يمكن أن يكون الشيء الواحد قوياً وضعيفاً في آن واحد 000 (6) ويضعف أكثر الدارسين المحدثين المذهب الكوفي في هذه المسألة ، ومنهم محقق الأنصاف (محمد محيي الدين عبد الحميد) إذ يرى :

1- إن العامل سبيله ان يقدم قبل المعمول وإذا قلنا يترافعان وجب ان يكون كل منهما قبل الآخر وذلك محال وما يؤدي الى المحال محال

(3) ينظر : شرح التصريح ، 159/1 0

(4) ينظر : التوطئة ، 159/1 0

(5) ينظر : نفسه ، 159/1 0

(6) ينظر : شرح التصريح ، 159 / 1 0

2- إن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ، لان عاملاً لا يدخل على عامل فلما جاز ان يقال : كان زيداً أخاك ، وإن زيداً أخوك ، وظننت زيداً أخاك ، أبطل ان يكون أحدهما عاملاً في الآخر⁽¹⁾ 0

ولم يذكر ابو البركات الانباري في مسألة (العامل في المبتدأ والخبر) بأن الخبر قد يرتفع بالعائد من الخبر ، حيث ذكرها السيوطي⁽²⁾ 0

واختار ابو البركات الأنباري رأياً خامساً : إذ انه جمع بين مذهبي سيبويه والأخفش فجعل الأبتداء هو العامل على رأي الأخفش بواسطة المبتدأ الذي جعله سيبويه هو العامل فالأنباري يقول : ((والتحقيق فيه عندي ان يقال : إن الأبتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ))⁽³⁾ 0

وما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة هو الراجح 0

من خلال البحث في هذه المسألة رأينا : أن بعض النحاة المتأخرين أخذوا يحسّون بثقل الخلافات النحوية في عامل رفع المبتدأ والخبر وهذا واضح من كلام ابن عقيل الذي رجح رأي سيبويه وقال بأن الخلافات في هذه المسألة مما لا طائل فيها 0 بل اننا نجد الصبان

(1) ينظر : الانصاف حاشية المحقق ، 48/1 0

(2) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، 194/1 0

(3) الإنصاف ، 44-45/1 ، وينظر : أسرار العربية / 60 0

ينعت هذه الخلافات بأمرين أحدهما أنها خلافات ظاهرية والآخر أنها خلافات لا فائدة منها ، ونجده على صواب فيما ذهب إليه 0

إن الرأيين السابقين يدلان على أن هؤلاء العلماء أحسوا بأن مثل هذه الخلافات لا تثري اللغة بل تثقلها ، ومن الملاحظ وكما يرى الدكتور عبده الراجحي أن أصل الخلاف في ذلك هو إيمان المدرستين بنظرية العامل في النحو وهو أمر لم يعد لنا بفائدة في هذا الموضوع ويمكننا أن نرفع هذه المشكلة بالعودة إلى استقراء النحاة لكلام العرب ، فقد وجدوا أن المبتدآت يندر أن لا تكون أسماء لذلك وضعوا الأسماء أصلاً للمبتدأ وهذا قياس قائم على استقراء كلام العرب ، ووجدوا أن هذه الأسماء مرفوعة إذا لم تسبق بناسخ من النواسخ فوضعوا الرفع أصلاً لها 000 من هذا كله يمكننا القول : إن الأصل لا يبحث له عن علة ، فالمبتدأ أصله اسم ولا علة له في ذلك غير الاستقراء أي هكذا قالت العرب وكذلك رفع المبتدأ فهو أصل له ولا علة له سوى أن العرب هكذا تكلمت ولا علة في مجيء الأصل على هذه الحالة 0

أما إذا ما طرأ على الأصل أي □ تغيير فيمكننا أن نسوّغ هذا التغيير من خلال استقراء ذلك وأشباهه من كلام العرب - بوضع ضابط أو قياس - لذلك التغيير ، وكأن يكون نصب المبتدأ في حال دخول إن أو إحدى أخواتها عليه 0

وكذا الحال في نصب الخبر في حال دخول كان أو إحدى أخواتها على الجملة التي هو فيها والذي ذهب إليه قريب من كلام سيبويه الذي يرى أن سبب رفع المبتدأ تجرده من أي عامل لفظي غير زائد أي أنه عامل معنوي هو ((الابتداء)) 0

وسبب رفع الخبر كونه أصلاً ولا حق لنا أن نسأل عن علة مجيء الأصل على حالة حاله وصورته 0

المبحث الثاني : الخلاف النحوي في مسائل آخر

مدخل

بعد أن درسنا في المبحث الأول الخلاف النحوي في العوامل والعلل ندرس في هذا المبحث : الخلاف النحوي في مسائل آخر في جملة المبتدأ والخبر غير المنسوخة من مثل الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ ، وما جرى من الخلاف النحوي في الاسم المرفوع بعد (لولا) 0

والخلاف النحوي في الظرف الواقع خبراً أو جاراً ومجروراً و ما جرى من الخلاف النحوي في (لام الابتداء) 0

والخلاف في تحمّل الخبر المفرد الجامد ضميراً عائداً إلى المبتدأ ، وحذف الخبر في (كل رجلٍ وضيّعه) والخلاف فيه وأختتم المبحث بدراسة الخلاف في إبراز الضمير في الخبر المشتق إذا جرى على غير من هو له 0

المسألة الأولى : الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وقد اهتم علماء العربية ولا سيما البلاغيون بمسألة التقديم والتأخير في الجملة العربية ولا سيما جملة المبتدأ والخبر ، وعزوا تقديم المسند إليه على المسند أو العكس إلى أمور تتعلق بالمعنى غالباً فضلاً عن فائدة التوسع في الكلام (1) 0 وقد ذكر سيبويه أنّ وظيفة التقديم والتأخير العناية والاهتمام بالمتقدم وضعف العناية بالمتأخر (2) ، وأيده السكاكي (ت 626هـ) فقال في التقدّم : ((هو الاهتمام بالمتقدم)) (3) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ (4) الرعد (33) 0 ولا يرى القزويني فيما ذكره السكاكي ما يدعو إلى الاطمئنان فيخالفه بقوله : ((إنّه جعل تقديم لله على شركاء للعناية والاهتمام ، وليس كذلك فإن الآية مسوقة للإنكار التوبيخي)) (5) 0

ولاحظ ابن الأثير (ت 637هـ) ضربين في التقديم والتأخير :

الأول : يختص بدلالة الألفاظ على المعاني ولو أخر المنقّم أو قُدّم المؤخر لتغير المعنى 0

الثاني : تختص بدرجة العناية والاهتمام بالمتقدم ولقد أخر لما تغير المعنى فمرة يكون التقديم هو الأبلغ كتقديم خبر المبتدأ عليه كقولك ((قائمٌ زيدٌ)) فنجد أنّه يُغير المعنى فقد أثبت ل(زيد) له القيام دون غيره والأمر ليس ما يراه ابن الأثير (6) 0

ولقد علق د0 سعيد الزبيدي على ذلك بقوله :

(1) ينظر : اللّمع في العربية / 86 0

(2) ينظر : كتاب سيبويه ، 143/2 0

(3) مفتاح العلوم ، 114-113 0

(4) والآية الشريفة : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ ، هذه الجملة معطوفة على الجواب المقدر ، والتقدير : (وقد جعلوا) ،

ينظر : تفسير القرآن الكريم ، السيد عبد الله شبر (ت 1242) ، ط1 / 253 ، تفسير فتح القدير ، الإمام محمد الشوكاني

(ت 1250) ، ط1 / 104 0

(5) القزويني وشروح التلخيص / 240 0

(6) ابن الأثير والنحو / 361 0

(أ) من النحاة من يرى أن ليس هنا تقديم وتأخير حيث يكون المبتدأ وصفاً غير معتمد على نفي أو

استفهام وهذا مذهب الأخفش والكوفيين (1) 0

(ب) إنَّ الخبر المقدم لا يفيد الاختصاص مادام مُنْكَرّاً ألا إذا صار معرفة بالإنف واللام فتقول :

(القائم زيد) وهذا رد ابن أبي الحديد (2) 0

وفي هذه المسألة ، جواز تقديم خبر المبتدأ عليه أن وجد الدليل عليه رجح ابن يعيش مذهب البصريين ، إذ يقول ((يجوز تقديم خبر المبتدأ مفرداً كان أو جملة 000 ، وذهب الكوفيون إلى

منع جواز ذلك)) (3) 0

وكذلك ابن جني (4) ، وابن الحاجب (5) وآخرون رجحوا المذهب البصري وحجتهم أنه جاء كثيراً في

كلام العرب وأشعارهم 0

وقال ابن الحاجب : ((إنما حَسُنَ تقديم الخبر على المبتدأ)) (6) 0

وحجة الكسائي وهو رأس مدرسة الكوفة ، أن تقديم الخبر في نحو (قائم زيد) يؤدي إلى تقديم

ضمير الاسم في (قائم) على ظاهره (زيد) ، وهو قبيح عندهم 0

وجوز أن يكون الوصف (قائم) مبتدأ من دون أن يعتمد على نفي أو استفهام كما يشترط

البصريون ويعرب (زيد) فاعلاً سد مسد الخبر 0

وأحتج أصحاب الرأي الأول (البصريون) على جواز التقديم بالسماع كقول الشاعر :

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 192/1 ، ابن الأثير والنحو / 362 0

(2) ينظر : شرح ابن عقيل ، 192/1 و ابن الأثير والنحو / 362 0

(3) شرح المفصل ، 92/1 0

(4) ينظر : الخصائص ، 385/1 0

(5) ينظر : ابن الحاجب النحوي / 179-180 0

(6) نفسه / 190 0

فتى ما ابن الأغَر إذا شَتَّونا وَحُبَّ الزَّادُ فِي شَهْرِي قِمَاح (1)

والأصل : ما ابن الأغَر فتى وقول الآخر :

بُنُونَا بَنُو أَبْنَانَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ (2)

والأصل : بنو أبناننا بنونا ومعناه : بنو أبناننا مثل أبناننا ، ولا يجوز أن يكون (بنونا) المبتدأ وبنو أبناننا (الخبر) ، لان قائل البيت يريد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء وليس العكس ، فجاز تقديم الخبر لوجود الدليل المعنوي عليه 0 ومثله البيت الشعري للكميت بن زيد الأسدي :

كلام النبيين الهداة كلامنا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعُلُ

فكلام (خبر مقدم) و(كلامنا) مبتدأ مؤخر ، يريد هنا إن كلامنا مثل كلام النبيين

وَمِنَ السَّمَاعِ قَوْلُهُمْ : (تَمِيمِي أَنَا) وَهُوَ قَوْلُ حَكَاةٍ سَبِيوِيَّةٍ (3) ،
وقد ردَّ ابن الحاجب على الكوفيين بشاهد البصريين (تَمِيمِي أَنَا) واستدل البصريون على مذهبهم بأمرين :

الأول : تقديم خبر كان على اسمها كقولك : كان قائماً زيدٌ، فزيدٌ مرفوع بـ(كان) لا بقائمٍ وهما في الأصل مبتدأ وخبر ، وقد جاز تقديمه 0

الثاني : تقديم معمول الخبر على اسم الفعل الناقص والاسم مبتدأ في الأصل كقوله تعالى : ﴿أَلْأَنْتَ أَتَاهُمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود : 8) ، يوم منصوب بالخبر مصروف وقد تقدم على الاسم ، قوله تعالى : ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ (سبأ : 40) ، إياكم منصوب بالخبر يعبدون وقد تقدم على الاسم وقد ثبت أن المعمول تبع العامل ، وإن التبع لا

(1) البيت لمالك بن خالد الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين / 451 و أساس البلاغة / 789 0

(2) شرح ابن عقيل : 192/1 ، الشاهد ينسب البيت إلى الفرزدق ولم يعثر عليه في ديوانه ، وهو موجود في

الخرانة ، 444/1 ، وهو من شواهد الإنصاف ، 66/1 وشرح الكافية للرضي 0 97/1

(3) ينظر : كتاب سبيويه ، 278/1 و ابن الحاجب النحوي / 179-180 0

يقع في موضع يمنع فيه وقوع العامل 0

ومنه قول الشماخ : (1)

كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةً وَصَلُّ أُرْوَى ظَنُّونَ أَنْ مُطَرِّحَ الظُّنُونِ

و (وصل) مبتدأ ، و (كلا) ظرف للخبر (ظنون) وقد تقدم على المبتدأ 0 ومن الاستدلال أن التقديم والتأخير في الكلام جائز للتوسع في الكلام ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه فإنهم قدموا المفعول على الفاعل مع أن رتبته متأخرة 0 واحتج جماعة ، بأن تقديم الخبر يلزم منه الإضمار قبل الذكر ، فيمتنع كما امتنع قولهم (ضرب غلامه زيداً) ، إذ جعلت الغلام فاعلاً ، لان الضمير (الهاء) يعود على متأخر لفظاً ورتبة وهو المفعول (زيداً) وهذا قبيح عندهم

0

ويرد عليهم : إن الإضمار قبل الذكر لفظاً جائز ، إذا كان في تقدير التأخير ، وهو كذلك هاهنا ، ومما أضرمر قبل الذكر على هذا النحو قوله تعالى :
﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ (طه : 67) ، وقول الشاعر (2):

مَنْ يَأْتِ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا يُلْقِ السَّمَاحَةَ فِيهِ وَالنَّدَى خُلُمًا 0

وقالوا في الأمثال :

((في أكفانه لفَّ الميئ)) ، و ((في بيته يؤتى الحَكْم)) 0 والتقدير : الميئُلف في أكفانه والحَكْم يؤتى في بيته (3) ، والمثل الثاني ورد في بيت شعري للمثقب العبدى (1) :

(1) (طواله) موضع فيه بئر ، ينظر : ديوان الشماخ / 316 ، وهو من شواهد الإنصاف ، 67/1 ، وشرح المفصل

0 ، 101/3

(2) الشاعر هو زهير ابن أبي سلمى المزني ، ينظر : ديوانه / 53 ، وهو من شواهد المقتضب 130/4 ،

والإنصاف 98/1 0

(3) المثلان في الدرة الفاخرة ، 456/2 0

مثلاً يضربُه حكماً قولهم **فِي يَتِيهِ يَتِيهِ الْحَكَمُ 0**

وقال ابن عصفور (ت669 هـ) : ((هناك قسم يلزم تقديمه وهو أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً أو يكون الاسم نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليه أو يكون الاسم مقروناً بالآ أو في معنى المقرون بها أو يتصل بالاسم ضمير يعود على شيء في الخبر ، وان قدمته على الاسم جاز إن كان ظرفاً أو مجروراً))⁽²⁾ ، ونقل بالإجماع عن البصريين والكوفيين على الجواز إذا كان جملة⁽³⁾ 0

ومواضع تقديم الخبر أو تأخيرهِ وجوباً :

الأول : إن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ ألا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو : ((عندك رجل وفي الدار امرأة)) ، فيجب تقديم الخبر هنا ، فلا تقول ((رجل عندك)) ولا ((امرأة في الدار)) 0

واجمع النحاة العرب على منع ذلك والى هذا أشار بقوله : عندي درهم فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران نحو : ((رجلٌ ظريف عندي)) و ((عندي رجل ظريف))⁽⁴⁾ 0

(4) ديوانه / 220 0

(1) المقرب / 105 0

(2) ينظر : شرح ابن عقيل ، 1/ 231 ، وحاشية الخصري ، 1/ 101 0

(3) ينظر : شرح ابن عقيل ، 1/ 198 - 199 0

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء من الخبر نحو (في الدار صاحبها) ،
وصاحبها مبتدأ والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير

الخبر نحو (صاحبها في الدار) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة⁽¹⁾

الثالث : إن يكون الخبر له صدر الكلام ، وهو المراد بقوله (كذا إذا يستوجب التصدير نحو :

أين زيد ؟ فزيد مبتدأ مؤخر وأين خبر مقدم ، ولا يؤخر ، فلا تقول (زيد أين ؟) لان الاستفهام له

صدر الكلام ، وكذلك أين من علمته نصيراً ؟) فأين خبر مقدم ومن : مبتدأ مؤخر ، وعلمته

نصيراً صلة من⁽²⁾

الرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو (إنما في الدار زيد) (وما في الدار ألا زيد) ومثله :

(وما لنا ألا إتباع أحمد)⁽³⁾

(4) ينظر : شرح ابن عقيل ، 1/ 198 - 199 0

(1) شرح ابن عقيل ، 1/ 200 0

(2) نفسه ، 1/ 200 0

المسألة الثانية : الخلاف في الاسم المرفوع بعد لولا

الحرف لا يعمل ألا إذا كان مختصاً ، وبهذا استدل البصريون على أن (لولا) ليست رافعة للاسم بعدها وأنشأرتفع بالابتداء ، لأنها تدخل على الفعل وعلى الاسم على حد سواء ، وحجة البصريين إن الحرف انما يعمل إذا كان مختصاً و (لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم⁽¹⁾ 0

وخالفهم الكوفيون وقالوا : إن (لولا) هذه حرف يختص بالاسم فكان عاملاً فيه كسائر الحروف المختصة ، وإنما عمل الرفع ولم يعمل النصب والجر لأنه يستقل بالاسم فأشبهه الفعل والفاعل ، وأما ما يأتي بعد ذلك فجواب للحرف وليس هو من تمام الاسم 0 وقال ابن يعيش في لولا: ((اعلم إن لولا حرف يدخل على جملتين أحدهما مبتدأ وخبر والأخرى فعل وفاعل ، فتعمل إحداها بالأخرى وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين فيربط إحداها بالأخرى))⁽²⁾ 0

وقال ابن هشام فيها : ((أن لولا تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية))⁽³⁾ 0 ويذكر السيوطي معنيين لها⁽⁴⁾ :

(1) ينظر : الإنصاف 1/73 0

(2) شرح المفصل ، 3/95 0

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، 1/273 0

(4) تنظر : المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، 2/124-125 .

الأول : تدل على إمتناع الشيء بثبوت غيره نحو قوله تعالى :

﴿لَوْ أَنَّمُ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (سبأ: 31) 0

الثاني : تدل على التحضيض ، فتختص بالأفعال كقوله تعالى :

﴿لَوْ أَنزَلْ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ (النور: 21) 0

ومذاهب النحويون في الاسم المرفوع بعد لولا هي :

الأول : ما ذهب إليه البصريون ، وهو كون الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ وهو مذهب

سيبويه قال : ((ولولا تبتدأ بعدها الأسماء))⁽¹⁾ 0

وقال أيضا في الاسم المرفوع بعد لولا : ((وارتفع بالابتداء كما يرتفع بعد ألف الاستفهام

((⁽²⁾ ، وقد ذهب المبرد إلى هذا المذهب أيضا : إذ قال :

((أعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء وذلك قولك

(لولا عبد الله لأكرمته) فعبد الله ارتفع بالابتداء))⁽³⁾ 0

ووافق الأزهري البصريين فقال : ((وما ذكر من أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ وهو

الصحيح عند البصريين))⁽⁴⁾ ، وقال أيضا ((وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح

وهو قول سيبويه))⁽⁵⁾ 0

وإلى هذا ذهب الزجاجي وهو من نحويي بغداد المتبعين مذهب البصريين فقال :

((وتقع بعدها الأسماء ، ولا تقع بعدها الأفعال ، فالمرتفع بعدها

يرتفع بالابتداء))⁽⁶⁾ 0

(1) كتاب سيبويه ، 140-139/3 0

(2) نفسه ، 140 – 139 /3 0

(3) المقتضب ، 76/3 0

(4) شرح التصريح ، 179/2 0

(5) نفسه ، 163/2 0

(6) اللامات الزجاجي ، 139 /1 0

وقال الرماني (ت384هـ) في مذهب البصريين : ((وذلك نحو قولك : لولا زيد لأكرمك
فزيد يرتفع بالابتداء ، وهذا مذهب سيويه 00))⁽¹⁾ 0

وذكر أبو البركات مذهب البصريين في الاسم بعد لولا : ((ومذهب البصريون إلى أنه يرتفع
بالابتداء))⁽²⁾ 0

وذكر هذه المسألة كل من أبي البقاء العكبري (ت616هـ)⁽³⁾ ، وابن الحاجب
(ت646هـ)⁽⁴⁾ 0

الثاني : ما ذهب إليه معظم الكوفيين وهو :

إنَّ الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع لكونه فاعلاً لفعل محذوف وهو رأي الكسائي⁽⁵⁾ ، وتابعه
معظم الكوفيين ، وجماعة من البصريين 0 وقد رتّب كثير من أقوال الكوفيين في هذه المسألة
ومنهم أبو البقاء العكبري (ت616هـ)⁽⁶⁾ ، ولكن قسم من النحاة (من غير الكوفيين) أيدوا
المذهب الكوفي ومنهم أبو البركات الأنباري ، فذكر بعض ما يستدل به على مذهبهم
إذ قال : ((والذي يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أنَّ (إنَّ) إذا وقعت بعدها
كانت مفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾)) الصافات :
(143) 0 وقولك (لولا أنَّ زيداً ذاهب لأكرمك) ولو كانت في موضع الابتداء لوجب

(7) الرماني النحوي ، 153 0

(8) الإنصاف ، 70/1 0

(1) التبيان في إعراب القرآن ، 72/1 0

(2) شرح الوافية على نظم الكافية / 278 0

(3) ينظر : شرح التصريح ، 179/1 ، و 263/2 0

(4) التبيان في إعراب القرآن ، 72/1 0

أن تكون مكسورة ، فلما وجب الفتح دل على صحة ما ذهبنا إليه))⁽¹⁾ 0

ثم قال : ((والصحيح ماذهب اليه الكوفيون))⁽²⁾ 0

كما وافقهم عبد اللطيف الشرجي فقال : ((والأصح مذهب الكوفيين وأختاره الزمخشري

وابن الانباري وجماعة))⁽³⁾ 0

الثالث :

ما ذهب اليه جماعة من الكوفيين وهو أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بها أصالة ، وهو رأي
الفراء ومن وافقه من الكوفيين إذ قال أن الاسم بعد لولا يرتفع بـ(لولا) نفسها كارتفاع الفاعل
بالفعل ⁽⁴⁾ ، وقد ذكره كثيرون منهم ابن الشجري (ت542هـ) في أماليه ، والرضي في
شرحه على الكافية ⁽⁵⁾ 0 وقال خالد الأزهرى : ((وقيل مرفوع بلولا أصالة وهو قول
الفراء))⁽⁶⁾ 0

وجاء في معاني القرآن : ((ولولا ولوما لغتان في الخبر والاستفهام ، فأما الخبر فقوله تعالى
: ﴿لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (31: سبأ) 0
وقال الشاعر :

لوما هوى عرس كُنيت لم أبل 0

وهما ترفعان مابعدهما))⁽⁷⁾ 0

(5) الإنصاف ، 73/1 0

(6) نفسه ، 75/1 0

(7) إنتلاف أنصره / 165 0

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء ، 84/2 - 85 0

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية ، 104/1 0

(3) شرح التصريح 263/2 و 179/1 0

(4) معاني القرآن ، الفراء 84/2 - 85 و ينظر : شرح التصريح ، 179/1 ، 263/ 2 0

وقيل : إنّ الفراء علل أن (لولا) هي الرافعة للاسم بعدها بأنها من الأدوات المختصة بالأسماء ، قال ياسين العليمي (ت1061هـ) : ((ونقل عنه انه علل ذلك باختصاصها بالأسماء))⁽¹⁾ 0

وردّقول الفراء بأن (لولا) ليست من الأدوات المختصة ، إذ إنّ الأدوات المختصة أما تختص الأداة بعمل الجر فقط أو تختص بعمل النصب والرفع معاً ولا يمكن أن تختص بعمل الرفع فقط ، قال العليمي : ((وردّبأن ذلك ليس مقتضياً بخصوص الرفع أيضاً فان الحرف المختص بالاسم إما يعمل الجر كحروف الجر وإما يعمل النصب والرفع ، ككان وأخواتها وما الحجازية ، أما عمله الرفع فقط فلا نظير له 00⁽²⁾)) 0

الرابع : مذهب جماعة أخرى من الكوفيين وهو :

إن الاسم المرفوع بعد لولا ، مرفوع بلولا نيابة عن فعل مضمر ، قال ابن الشجري (ت542هـ) : ((والفراء يرفع الاسم الذي يلي (لولا) بها لنيابتها مناب (لو لم يُوجد))⁽³⁾ وهذا خلاف ما نقله أيضاً الرضي إذ فقال : ((وَنُقِلَ عن الفراء إنّها هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل))⁽⁴⁾ 0

أي أنّ الرضي يذكر ما نسب إلى الفراء بأن الاسم بعد (لولا) مرفوع بها أصالة ، وهذا ما سبق بيانه في المذهب الثالث ، وليس القول بالنيابة كما ذكر ابن الشجري 0

(5) حاشية ياسين على شرح التصريح ، 263/2 0

(1) حاشية ياسين على شرح التصريح ، 263/2 0

(2) الامالي الشجرية ، 211/2 0

(3) شرح الرضي على الكافية ، 104/1 0

وقال ياسين العليمي : ((وارتفاع الاسم بعد لولا عند الكوفيين بفعلٍ محذوف نابت عنه لولا ، (لولا زيد لأكرمك) أصله (لو انعدم زيد أكرمك) فحذف (انعدم) ونابت عنه لا وهذا هو الصحيح 0))⁽¹⁾ 0

وهذا المذهب يمثل توافقاً بين المذهبين الكوفيين (مذهب الكسائي ومذهب الفراء) 0 ونلخص مما سبق بيانه إلى أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء على مذهب البصريين ومرفوع بـ(لولا) أصالة على قول جماعة من الكوفيين ، وعلى قول جماعة أخرى مرفوع بفعل محذوف نابت عنه (لولا) وقد انقسم النحاة المتأخرون بين القبول والرفض لهذا المذهب أو ذاك ، سواء أكان بصرياً أم كوفياً 000

المسألة الثالثة : الخلاف في الظرف أو الجار والمجرور الواقع خبراً

أُخْتَلِفَ في تسميته فمنهم من يسميه (المحل) كما عند الفراء (ت207 هـ) ، ومنهم من يسميه (الصفة الناقصة) كما عند الكسائي⁽²⁾ (ت189 هـ) والأخفش (ت215 هـ) وقد ذهب جمهور البصريين إلى أنهما يُعَلَّن من الجُمْل لأنهما يقدر معهما الفعل ، ونسب هذا المذهب إلى سيبويه وقد رجَّه أبو البركات الأنباري 0

فإذا قيل زيد عندك ، وعمرو في الدار ، فالقدير (زيدٌ استقر أو كان عندك)

و(عمر استقر أو كان في الدار) 0

(4) حاشية ياسين ، 263/2 0

(1) ينظر: المقتضب 402/4 ، والأصول في النحو ، 205/1 0

وذهبت جماعة من البصريين أيضا إلى أنهما يُعدان من المفردات لأنه يقدر معهما مستقر، أو كائن وهو اسم فاعل ولا يكون مع الضمير جملة ونسب هذا المذهب إلى الأخفش والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه⁽¹⁾ 0

ويُعد الأخفش الظرف والجار والمجرور المخبر بهما عن المبتدأ من قبيل الخبر المفرد وإنَّ كلاً منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل وقد نسب ذلك إلى سيبويه⁽²⁾ 0
وأما ابن السراج فخالفهم بقوله : ((إنَّ كلاً من الظرف والمجرور قسمٌ برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي (ت377هـ) في الشيرازيات))⁽³⁾ 0

وابن خروف (ت609هـ) يرى أن الخبر الظرف أو الجار والمجرور متعلق بالمبتدأ⁽⁴⁾ ، وتقديم

(2) ينظر: أسرار العربية / 72-73 0

(1) ينظر: شرح ابن عقيل ، 211/1 0

(2) حاشية الخصري على شرح ابن عقيل ، 96-95/1 وينظر: شرح ابن عقيل ، 221/1 و اللوحة البدرية / 375

0

(3) ينظر: اللوحة البدرية ، 372/1 0

الخبر الظرف أو الجار والمجرور وتأخيرها سواء عنده وعند ابن الوراق كقولك : زيد عندك
أو عندك زيد ، فزيد مرتفع بالابتداء في الوجهين⁽¹⁾ 0

وشروط وقوع الظرف والجار والمجرور خبراً هي :

أ- أن يكونا تامين نحو (الحمد لله) وقوله تعالى : ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾
(الأنفال: 42)

ب- لابد أن يكون لهما متعلق ولا بُدَّ أن يكون المتعلق كوناً مطلقاً دالاً على الثبوت والحصول
0

ج- أن يكون متعلقهما مقدراً (مضمر وجوباً) 0

ويرى الكوفيون : أن الظرف إذا وقع (خبراً) نحو زيد أمامك ،
وعمر ورائك ، فهو منصوب على الخلاف ، وحجتهم في ذلك أن الخبر هو المبتدأ في

المعنى هو المبتدأ أي أن الخبر هو عين المبتدأ في قولنا : الله ربنا ، فحكمها في الإعراب واحد ،

غير أن عبارة (زيد أمامك) ونحوها ليس الظرف فيها هو المبتدأ في المعنى فلما كان مخالفاً
له نُصِبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما⁽²⁾ ،

وذهب أكثر البصريين إلى أن الظرف هنا منصوب بفعل مقدر نحو زيد استقر أو (كان)
أمامك وعمر ورائك أو (كان) ورائك⁽³⁾ 0

واحتجوا لذلك بأن الأصل في قولنا : زيد أمامك ، في أمامك ، لأن الظرف كل أسم من
أسماء الأمكنة أو الأزمنة يُراد فيه معنى ((في)) ، و ((في)) حرف جر ، وحروف الجر
لا بد لها من شيء تتعلق به لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال كقولك : (عجبت من

(4) ينظر : العلل في النحو / 209 0

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، 246-245/1 0

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف ، 146-145/1 ، وانتلاف النصرة / 36-35 0

رُهدك) فلو قلت : من زهدك ، لم يجز حتى نقدر لحرف الجر شيئاً يتعلق به 0 فدل على أن التقدير في قولك : زيْدُإمامك ، زيد استقر في إمامك ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه ، فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف كما هو مقدر مع الحرف 0 ذهبت جماعة من البصريين إلى تقدير المتعلق اسم فاعل (مستقر أو كائن) وحجتهم أن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ، لان اسم الفاعل يجوز أن تتعلق به حروف الجر ، والاسم هو الأصل والفعل فرع 0 وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع ، فضلاً عن أن تقدير الفعل يُخوِّج إلى تقدير آخر (1) 0

وهناك رأي ثالث ينسبونه إلى ثعلب (ت 291هـ) ، مفاده أن الفاصل في قولنا : أمامك الطعام ، حلَّ أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب ، واكتفى بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل (2) 0

ورأي ثعلب تفسير معنى وليس تفسير إعراب وإنما قدر الفعل (حلَّ) أو (استقر) توضيحاً لمقتضى دلالة الظرفية المرتبطة بالحلول أو الاستقرار ، فيكون نصب الظرف مع المبتدأ هنا بعامل لفظي مقدر كما يرى البصريون (3) ، وعليه لا يشكل رأي ثعلب رأياً ثالثاً بل هو في حقيقته رأي البصريين لاسيما أنه يرى الفعل ((غير مطلوب ويكتفي بالظرف منه)) ، وإنما لجأ إلى ذلك التفسير ليفيد انه منصوب بحكم إفادته الظرفية المكانية أو الزمانية 0

(3) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، 245/1 ، المفصل ، 9/1 ، وشرح الرضي 92/1 0

(4) ينظر : المصادر والصفحات نفسها 0

(1) ينظر : المقتضب 329/4 ، و الإنصاف 245/1 0

ولم يرجح الرضي أياً من الرأيين بل قالَ بعامل وظيفي لغوي فحواه أنه لا يصلح أن يكون خبراً عن المبتدأ (1) 0 وهذا العامل الوظيفي كما يرى الرضي هو (الخلاف) الذي نصّ عليه

الكوفيون صراحة 0

ويرد أبو البركات الأنباري حجة الكوفيين بقوله : ((لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً ، لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ، لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وانما يكون من اثنين فصاعداً)) (2) 0

ويذهب معظم النحاة إلى أن المبتدأ إذا كان جثته لم يجز أن يكون خبره ظرف زمان نحو

قولك : (زيديوم الجمعة) (3) ، وإذا كان غير جثة أي معنى فظرف الزمان يصلح أن

يكون خبراً نحو قولك : (القتال يوم الجمعة ، أو في يوم الجمعة) (4) 0

وجوز جماعة الإخبار بظرف الزمان عن الجثة بشرط الإفادة ، قال الصبان (ت1209هـ)

: ((المراد بالظرف ما يُعم المكان والزمان الواقع خبراً عن غير جثة وعنهما مع الفائدة)) (5)

0

إما الإخبار بظرف المكان عن الجثة نحو : زيّد عندك ، وعن غيرها أي المعنى نحو القتال

عندك ، فلا خلاف فيه 0

(2) ينظر : شرح الرضي على الكافية ، 93/1 0

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف ، 247/2 0

(4) ينظر : المقتضب ، 89/1 ، و شرح الرضي على الكافية ، 94/1 0

(5) ينظر : الأصول في النحو ، 63/1 0

(1) حاشية الصبان ، 309/1 0

ولا بد من التنبيه هنا على أن الظرف ليس خبراً عن المبتدأ ،
حتى عند أولئك أي (الكوفيين) الذين لم يقدرُوا عاملاً لفظياً يفسر النصب فيه ، لأنهم يرون
أن الظرف هنا ليس هو المبتدأ ، و الخبر أن يكون هو المبتدأ في المعنى ، ولكن بعض النحاة
ومنهم ابن كيسان (ت299هـ) كان يذهب إلى أن الظرف هو الخبر نفسه (1) 0

ونخلص مما سبق بيانه إلى:

إن الكوفيين يرون أن المبتدأ والخبر يترافعان ، فأحدهما متعلق بالآخر فموافقة الخبر للمبتدأ
ترفعه ، ومخالفته إياه تنصبه ، وعليه لا إضمار في الكلام لعامل رفع أو نصب هنا فيكون
شبه الجملة (جاراً ومجروراً أو ظرفاً) هو عينة الخبر وان جمهور البصريين يرون أن
الظرف أو الجار والمجرور الواقع خبراً متعلق بفعل مقدر (2) 0 فيكون الإخبار من قبيل
الجملة 0 ويرى جماعة منهم أن المتعلق المحذوف اسم فاعل ، فيكون الأخبار من المفرد 0
ونسب إلى أبي الحسن السراج القول :
إن الأخبار بهما قسم قائم بذاته أي ليس من الجملة أو المفرد (3) 0

ويرجح المخزومي قول الكوفيين بالخلاف إلى أصل بصري ، إذ قال : ((وأهم عواملهم
المعنوية أسموه (الخلاف) يقصد الكوفيين ، المعروف أنه مصطلح كوفي ، ولم يقل به بصري
إلا أن الظاهر أنهم تصيدوه من كلام الخليل (000) وللخليل في الاستثناء كلام يشبه كلام
الكوفيين في (الخلاف) فقد كان يقول : إنما نصب المستثنى هنا ، لأنه يخرج مما أدخلت به

(2) ينظر : أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة / 121 0

(3) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، 8/2 0

(1) ينظر: الأصول في النحو ، 63/1 0

غيره (1) 0 ولسيويه في غير الاستثناء ما يشبه هذا ، فقد عقد للحال والتميز أبواباً ، كان يعتل لنصبها فيها ، بمثل ما اعتل الخليل لنصب المستثنى بالا 0

وقد ذكر الأستاذ المخزومي أن سيويه مع تعليله لنصب تلك المنصوبات ، بأنها نُصبت على المخالفة للأول وليست إياه إلا أنه كان يبحث عن عامل لفظي لهذه المنصوبات يرجع إليه اثر النصب فيها ، وان سيويه لم يستفد من مفهوم الخليل كما فعل الكوفيون (2) 0

المسألة الرابعة : الخلاف في لام الابتداء

لام الابتداء مصطلح بصري لا يعرفه الكوفيون بل ينكرونه ، لأن ما يسميه البصريون لام الابتداء ، يسمونه (لام القسم) (3) 0 وسميت بلام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو ما أصله مبتدأ نحـ _____ و :
لوالدك أشفق الناس عليك (4) 0

ويفيد الزجاجي (ت337هـ) بدخولها على المبتدأ (مؤكدّة وممانعة لما قبلها من تخطيها) نحو قولك : لزيد قائم (5) 0 ومن حجج البصريين أن هذه اللام إذا دخلت على المنصوب ب(ظن)

(2) ينظر: مدرسة الكوفة / 293 ، وقول الخليل في (الكتاب) ، 369/1 0

(3) ينظر: مدرسة الكوفة / 294 0

(1) ينظر : مدرسة الكوفة / 307 ، ومدرسة البصرة / 345 0

(2) ينظر : النحو الوافي ، 660-659/1 0

(3) ينظر : اللامات ، الزجاجي ، 70-68/1 ، والمسائل الخلافية في الأدوات والحروف / 99 (رسالة ماجستير) 0

أوجبت له الرفع وأبطلت عمل (ظن) نحو : (ظننتُ زيداً قائماً) وبدخول اللام تكون (ظننتُ لزيد قائماً)⁽⁴⁾ ولشدة توكيد هذه اللام حصل خلاف فيها ، حيث يقدر الكوفيون قبلها قسماً فيقولون (لام القسم) نحو قولك : لزيد قائم : والتقدير والله لزيد قائم فُضمّر لقسم (5) 0 أما الهروي (ت415هـ) فيقول : ((اعلم أن لام الابتداء تدخل على المبتدأ لتأكيد حقيقة نحو قوله تعالى : ﴿لَأَتُمّشِّدَنَّ رَهْبَةً﴾ (الحشر : 13) وقوله : ﴿لَدَاكَ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾⁽⁶⁾ (يوسف : 109) ، وهذه اللام شبيهة بلام القسم ، ألا ترى أن من قال : (لزيد قائم) محققاً لخبره من غير يمين ولكن إذا وقعت اللام في الفعل المستقبل ومعها النون الثقيلة أو الخفيفة فهي لام القسم))⁽⁷⁾ ، ولام الابتداء فائدتها :

1- توكيد مضمون الجملة 0

2- تخليص المضارع للحال⁽⁸⁾ 0

وقال أبو حيان في نحو : (ولقد علمتم) : هي لام الابتداء مفيدة معنى التوكيد ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر أو لا يكون⁽¹⁾ 0

واختلفوا في مبدأ دخولها على الفعل فقالوا : لا تدخل لام الابتداء على الفعل إلا إذا كان مضارعاً في خبر إن مثل : (إن زيداً ليقوم) ، وقد أجاز بعضهم دخولها على كل فعل مستندلاً بمثل : لقد قام زيد ، ولينجن خالد0

(4) ينظر : الأنصاف ، 1/ 399 (المسألة 58) 0

(5) اللامات ، الزجاجي ، 1/ 68 0

(6) وقوله تعالى : ﴿لَدَاكَ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ حذف الموصوف والأصل (لدار الساعة الآخرة) أو الحالة الآخرة ، ينظر :

تفسير فتح القدير ، الإمام الشوكاني (ت 1250 هـ) / 74 0

(7) اللامات ، الهروي / 78 0

(8) ينظر : مغني اللبيب ، 1/ 228 ، وشرح ابن عقيل ، 1/ 239 0

(1) ينظر : مغني اللبيب ، 1/ 229 0

واختار أبو علي الفارسي (ت377هـ) مذهب البصريين إذ قال : ((الدليل عندي على أنها لام الابتداء كونها للابتداء أعم من كونها للقسم ، فدخولها في قولك : (لعمرك لأفعلن) ألا تراها في هذا الموضع للابتداء مجردة من معنى القسم لأن القسم لا يجوز تقديره ها هنا لامتناع دخول القسم على القسم لان القسم لا يقسم عليه)) (1) 0

واختاره ابن يعيش (2) ، ومثالها في كتاب الله عز وجل قوله تعالى : ﴿لَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ (3) (البقرة : 102) وهذه اللام لام قسم عند الكوفيين كما ذكرنا ، ومن حججهم لها

جواز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب نحو : (لطعامك زيد أكل) فلو كانت هذه اللام لام ابتداء لوجب أن يكون مجيء ما بعدها مرفوعاً (4) 0 ويرجح الزجاجي مذهب الكوفيين بقوله : ((وغير منكر أن يكون مثل هذا قسماً لأن هذه اللام مفتوحة كما أن لام القسم مفتوحة ولأنها تدخل على الجمل كما تدخل لام القسم ، ولأنها مؤكدة مخففة كتخفيف لام القسم)) (5) 0 ووافق المخزومي الكوفيين فقال : ((فلام القسم عند الكوفيين هي اللام التي تقع في

(2) المسائل البغداديات / 237 0

(3) ينظر : شرح المفصل ، 259/1 0

(4) ينظر : اللام هنا لام الابتداء ، (من) مرفوعة بالابتداء ينظر : تفسير القرآن الكريم / 16 ، (من) مرفوعة بالابتداء

0

(1) ينظر : الإنصاف ، 399/1 0

(2) اللامات ، الزجاجي ، 1 / 70 وينظر : المسائل الخلافية في الأدوات والحروف / 99 0

جواب القسم نحو قولهم (لخالد مجتهد) ، عند حذف القسم هو نفسه ما يؤديه قولهم : (والله لخالد مجتهد) من أرادة التوكيد ومحاولة إزالة الشك ، وانهم على حق)) (1) ، ومثالها في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ (2) (آل عمران : 186)0

المسألة الخامسة : الخلاف في تحميل الخبر الجامد ضميراً يعود على المبتدأ :

يتحمل خبر المبتدأ الجامد ضميراً إذا كان مؤولاً بمشتق بلا خلاف نحو :
(هذا القاع عرفج كله) (3) فكله هاهنا تأكيد للضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخراً عن الخبر
(1) ، نحو : زيداًسُد، أي شجاع 0

(3) مدرسة الكوفة / 307 0

(4) قال الواحدي رحمه الله : اللام لام القسم والنون دخلت مؤكدة وضمت الواو لسكونها وسكون النون ولم كسر /
لالتقاء الساكنين لأنهما واو جمع فخركت لما كان يجب لما قبلها من الضم ومثله (اشتروا الضلالة) : البقرة : 160 ،
ينظر : تفسير فتح القدير / 453 0

(1) عرفج : غليظ وقيل : الشجر ينبت في السهل ، الواحدة عرفة / ينظر : لسان العرب مادة عرفج 0

أما إذا لم يكن مؤولاً بمشتق فإذنه لا يتحمل ضميراً عند النحاة خلافاً للكسائي (2) نحو: زيد

أخوك أو أبوك ، خادمك 0

قال ابن يعيش : ((إذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق من فعل فهذا لا يتحمل الضمير)) (3) 0

وقال أيضاً : ((وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرماني من المتأخرين من البصريين إلى

أنه يتحمل الضمير)) (4) 0

وقال أبو البركات الأنباري: ((وذهب البصريون إلى انه لا يتضمن ضميراً)) (5) 0

ورجح عبد اللطيف الشرجي المذهب البصري بقوله: ((وقال البصريون : إنه لا يتضمن

ضميراً أصلاً مع إجماعهم انه إذا كان صفةً متضمن له ، وهذا هو الأصح)) (6) 0

وذكر أبو البركات الأنباري المذهب الكوفي بقوله : ((وذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا

كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ نحو زيد أخوك وعمرو غلامك واليه

ذهب علي بن عيسى الرماني من البصريين)) (7) 0

وأحتج الكوفيين والرماني من وجهتين :

(2) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ، 228/1 0

(3) ينظر : شرح ابن عقيل ، 205/1 – 206 0

(4) شرح المفصل ، 88/1 0

(5) نفسه ، 88/1 0

(6) الانصاف ، 56/1 0

(7) انتلاف النصرة ، 31 0

(1) الانصاف ، 55-56/1 ، وينظر : شرح ابن عقيل ، 205/1 ، والرماني النحوي / 320 ، واراد المؤلف بالاسم

المحض الاسم الجامد لأنه خالص الاسمية لا تشوبه شائبة الفعل ولا يتضمن معناه 0

الوجه الأول: أن الخبر غير المبتدأ فيحتاج إلى رابطة بينهما كالجمله المخبر عنها (1) ،
لذا يلزم وجود الضمير في الخبر الجامد سواء كان مؤولا بمشتق أو غير مؤول ليربط الخبر
بالمبتدأ 0

الوجه الثاني :

إن الجامد في معنى المشتق في نحو زيد غلامك أو أخاك ، فعُلامك بمعنى خادمك ،
وأخوك بمعنى قريبك ، وكما يفتقر ذلك إلى الضمير كذلك ما هو في معناه (2) 0
ويُرد عليهم بأن الربط قد حصل لكون الثاني (الخبر) هو الأول (المبتدأ) في المعنى
ورابطه الإسناد بينهما 0 أقوى رابط بينهما فلا حاجة إلى تقدير رابط آخر 0
و أما كون الجامد في معنى المشتق فلا يوجب تحمل الضمير ، فالجامد لا يعمل في الظاهر ،
كذلك لا يعمل في الضمير وإن كان في معنى المشتق 0 أما القريب والخادم فهما مشتقان
يعملان في الظاهر والمضمر فلزمهما الضمير وليس كذلك الجامد 0

المسألة السادسة : الخلاف في حذف الخبر في (كل رجل وصنعتُه) ونحوه

وقيل : (كلُّ رجلٍ وصنعتُهُ) ، الواو هنا بمعنى (مع) ، (كل) مبتدأ عطف عليه اسم بالواو ،
والكلام على ظاهره يخلو من الخبر (3) ، وفيه مذهبان :
الأول : ما ذهب اليه الكوفيون إذ قالوا : ((وصنعتُه خبر المبتدأ لأنَّ (الواو) بمعنى (مع) فكأنك
قلت : كل رجل مع وصنعتُه ، فإذا صرَّحتَ بـ(مع) لم تحتج إلى تقدير الخبر فكذلك مع الواو

(2) ينظر : الإنصاف ، 57/1 0

(3) ينظر : نفسه 57-55 / 1 0

(1) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ، 251/1 - 252 0

لأنها بمعناه ((⁽¹⁾ 0 وعلى رأيهم لا يكون الخبر محذوفاً وأن (جملة) (وضيعة) الواقعة بعد (واو المعية) هي الخبر 0

وذهب السيوطي إلى ((أن الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير ، وأختاره ابن خروف ، فإن لم تكن الواو صريحة بان احتملت العطف نحو : (زيد وعمرو مقرونان) جاز الحذف والإثبات ((⁽²⁾ 0

وذكر عبد اللطيف الشرجي مذهب الكوفيين بقوله : ((وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن نحو : كل رجل وضيعة مستغنين عن تقدير خبر لأن معناه عندهم (مع) ضيعة ((⁽³⁾ 0

وردّ الرضي قائلاً : ((وفيه نظر لأنّ (الواو) وإن كانت بمعنى (مع) تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فإذا كان (وضيعة) عطفاً على المبتدأ لم يكن خبراً ((⁽⁴⁾ 0 فالعطف أولى وإذا ما عطفنا (وصنعة) كان الخبر محذوفاً ووجب تقديره لحاجة المبتدأ إليه 0

والثاني : ما ذهب إليه البصريون : فقد ذهبوا إلى حذف الخبر ويقدرونه بـ(مقرونان) وذكر الرضي مذهبهم هذا بقوله : ((وقال البصريون : الخبر محذوف أيّ كلّ رجلٍ وضيعته مقرونان ((⁽⁵⁾ 0

ويوضح ابن يعيش هذا المذهب إذ قال : ((المراد كل رجل وضيعته مقرونان لأنك حذفْتَ الخبر واكتفيت بالمعطوف لان معنى (الواو) هنا بمعنى مع كقولك : كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعة وهذا كلام مكتفٍ فالواو هنا كالواو في نحو : استوى الماء والخشب ألا أن قولنا

(2) المصدر نفسه ، 251/1 - 252 0

(3) همع الهوامع ، 338/1 0

(4) انتلاف النصرة ، 76 0

(5) شرح الرضي على الكافية ، 107/1 0

(1) شرح الرضي على الكافية 108/1 0

استوى الماء والخشبة أوله فعل يعمل فيه وليس ها هنا فعل وإنما هو اسم عطف على اسم
بالواو ((⁽¹⁾) ، وقال أيضا : ((معناها معنى وقع معطوف لفظا والمعنى معنى الملابس واعلم
أن الواو التي بمعنى مع لا بد بها من معنى الملابس والواو التي لمطلق العطف فد تخلص من
ذلك ألا ترى أنك إذا قلت : ماصنعت وأباك والمعنى ماصنعت مع أبيك وما صنع أبوك معك
وكذلك إذا قلت كل رجل وصنعت لان معناه مع صنعتة ولو قلت زيد وعمرو خارجان لم يجر
حذف الخبر لأنه ليس في اللفظ ما يدل عليه وليس كذلك كل رجل وصنعتة لان معناه مع
صنعتة ومع تدل على المقارنة ((⁽²⁾)

ورجح عبد اللطيف الشرجي المذهب البصري بقوله : ((إلا إنه لا بد من تقدير خبره وهذا
هو الأصح))⁽³⁾ 0

وقيل : ((المحذوف لا يذكر للعلم به وسد العطف مسده فان لم تكن الواو للمصاحبة نصّا كما
في نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف))⁽⁴⁾ 0

وقيل أيضا : ((وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو : (كل رجل وصنعتة) مستغن عن تقدير
خبر لان معناه مع ضيعته فكأنما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم يحتج إلى مزيد عليها وعلى
ما يليها في حصول الفائدة كذلك لا يحتاج اليه مع الواو ومصحوباً بها))⁽⁵⁾ 0

ويرى الرضي أن حذف الخبر في هذه المسألة غير واجب، أذ قال : ((والظاهر أن حذف
الخبر غالب لا واجب))⁽¹⁾ 0 ويوضح المسألة قائلاً : لو تكلفنا وقلنا التقدير ((كل رجل

(2) شرح المفصل ، 98/1 0

(3) شرح المفصل 98/1 0

(4) انتلاف النصرة / 76 0

(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، 170/1 ، وينظر : حاشية الصبان ، 217/1

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، 170/1 ، وينظر : حاشية الصبان ، 217/1 0

مقرون وصنعته ، أي : هو مقرون بصنعته ، وصنعتة مقرونة به ، كما تقول : زيد قائم وعمرو ، ثم حذف مقرون ، وأقيم المعطوف مقامه ، لبقى البحث في حذف الخبر للمعطوف وجوباً من غير سادسه ويجوز أن يقال عند ذلك : أن المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره)) (2) 0

المسألة السابعة : الخلاف في إبراز الضمير في الخبر المشتق إذا جرى الخبر على غير من هو له 0

نحو قولهم : (هذا زيدٌ هند ضاربها هو) و(زيدٌ بكرٌ ضاربه هو) فالذهب البصريّ يُوجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس كما في المثال الأول أم لم يؤمن اللبس كما في المثال الثاني 0 قال أبو البركات الأنباري: ((وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه)) (3) 0 ورجح عبد اللطيف الشرجي المذهب البصري فقال : ((وذهب البصريون إلى أنّ الوصف إذا جرى على غير من هو له يبرز الضمير سواء ألبس ، نحو : (غلامٌ زيدٌ ضاربه هو ، إذا كان الهاء للغلام ، أو لم يُلبس نحو: غلامٌ هندٌ ضاربتة هو وهذا

(2) شرح كافية ابن الحاجب ، 1/ 252 0

(3) نفسه ، 1/ 253 0

(1) الانصاف 1/ 57 0

هو الصحيح والمشهور⁽¹⁾ وذهب الكوفيون إلى وجوب إبراز الضمير أن لم يؤمن اللبس نحو: (زَيْدٌ كَرَّ ضَارِبُهُ هُوَ) ، فيتعين أن يكون زيد هو فاعل الضرب فإن لم يبرز الضمير أحتمل أن يكون فاعل الضرب (زيد) وإن يكون (بكر) وبهذا يقع اللبس في الكلام فإن أمن اللبس نحو: (زيد هند ضاربها) جاز الأمران ، أي الإثبات بالضمير ، (هو) أو حذفه أي يجوز أن تقول: (زيد هند ضاربها هو) أو (زيد هند ضاربها)⁽²⁾ ، واختار ، ابن مالك في ألفيتين مذهب البصريين قل: (وابرزته مطلقاً)⁽³⁾ 0 يعني سواءً أمن اللبس أم لم يؤمن لكنه في غير الألفية رجح مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم ومنه ، قول الشاعر :

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمتُ بكه ذلك عدنانٌ وقحطانٌ⁽⁴⁾

والتقدير بانوها هم ، فحذف الضمير لأمن اللبس ورجح الدكتور صاحب العطيلة مذهب البصريين بقوله : ((يجب أن يؤتى بضمير المبتدأ في الخبر أذ جرى على غير من هو له وخيف اللبس كقولك زيد عمرو ضارب هـ ، فلو لم يأت بالضمير المرفوع خيف اللبس لغير من هو له بمن هو له ، وأما إذا أمن اللبس كقولك : ((زيد هند ضاربها فلا يجب الاتيان به وإن كان أولى))⁽⁵⁾ 0 وآيد 0 زين الخوبسكي مذهب الكوفيين بقوله: ((ورأيهم حسن))⁽⁶⁾ 0

(2) انتلاف النصرة / 76 0

(3) ينظر: الأنصاف ، 57/1 ، وشرح ابن عقيل : 206/1 - 208 0

(4) شرح ابن عقيل ، 206/1 0

(5) ينظر : شرح ابن عقيل ، 206/1-207 0 الشاهد قوله (قومي ذرا المجد بانوها) حيث جاء 0 بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز الضمير مع أن المشتق ليس وصفاً لنفس مبتدئه في المعنى والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب فهو عندهم شاذ وهذا البيت غير منسوب إلى قائل معين 0

(1) الآراء الراقية لتيسير قواعد اللغة العربية / 198 0

(2) مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين / 25 0

الفصل الثاني

الخلاف النحوي في جملة المبتدأ والخبر المنسوخة بـ(كان وأخواتها)

مدخل

يعد دراسة الخلاف النحوي في جملة المبتدأ والخبر غير المنسوخة أبحث في الفصل الثاني

الخلاف النحوي في جملة المبتدأ والخبر المنسوخة 0

وأول مباحثه الخلاف النحوي في جملة المبتدأ والخبر المنسوخة

بـ(كان وأخواتها) وقبل كل هذا أبحث في معنى (النسخ)

لغة واصطلاحاً ومن ثم أدخل في أشهر مسائل الخلاف فيه ... ومنها :

1- الخلاف في تقديم خبر ليس عليها .

2- الخلاف في الخبر بعد (ما) النافية .

3- الخلاف في تقديم خبر مازال عليها 0

النسخ

في اللغة : النواسخ : جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ ويأتي بمعنى الإزالة ومنه قوله تعالى : ﴿ فَيَنْسُخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ﴾ (الحج 52) . ويرد بمعنى التبديل ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾ (النحل من الآية 101) ويأتي بمعنى التحويل . ونسخ الموازين أي تحويل الميزان من واحد إلى واحد .

وفي جمهرة اللغة قال ابن دريد : ((كل شيء خلق شيئاً فقد انتسخه، انتسخ الظل الشمس انتسخ الشيب الشاب))⁽¹⁾ 0

وقال الزبيدي : ((نسخه أزاله وثليء ينسخ الشيء نسخاً أي يزيله ، ويكون مكانه)) وفي كتاب التعريفات : النسخ في اللغة معناه الإزالة والنقل والتبديل والرفع⁽³⁾ .

وفي لسان العرب قال ابن منظور(ت711هـ) عن النسخ هو إبطال الشيء وإقامة آخر مكانه⁽⁴⁾ .

أما الاصطلاح :

فهو ما يرفع حكم المبتدأ والخبر أي يبدله أو يحوله من حال إلى حال أخرى . ومن الواضح أن القرآن الكريم قد استعمل الألفاظ العربية بمعان خاصة فصارت لها بعد ذلك الاستعمال دلالات شرعية تُفهم عند الإطلاق. فتحولت بذلك إلى اصطلاحات قرآنية محددة

(1) جمهرة اللغة ، م/222 مادة (نسخ) .

(2) تاج العروس ، 282/2 (مادة نسخ) .

(3) كتاب التعريفات ، السيد الجرجاني / 165 .

(4) لسان العرب ، 61 /3 (مادة نسخ) .

المعنى والدلالة ، ومن الناسخ والمنسوخ والأختلاف في القراءة خلق اختلافاً في الإعراب ثم

التقدير ومن ثم اختلاف الحكم 0 النواسخ أما أفعال وأما حروف . وأنواعها :

(1) ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو (كان وأخواتها).

(2) وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر (إن وأخواتها) .

(3) وما ينصبهما معاً وهي (ظنّ وأخواتها) .

ويسمى الأول من (باب كان) و (باب إنّ) اسماً ، والثاني خبراً ، ويسمى الأول

من معمولي (باب ظنّ) مفعولاً أول ، والثاني مفعولاً ثانياً (1) .

وقد سميت كان وأخواتها بالناقصة لأنها لا تستغني بالمرفوع عن المنصوب

بخلاف التامة أي لا يتم معناها إلا بذكر المنصوب (2) ،

ويرى أنها لا تدل على الحدث فسميت بالناقصة (3) ، واغلب الآراء تؤكد أن سبب تسميتها

بذلك هو أنها لا تكتفي بالمرفوع للحصول على معنى تام للجملة 0

(1) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى / 149 .

(2) ينظر : جامع الدروس العربية ، 176/2 0

(3) ينظر : الأشباه والنظائر ، 339/3 0

المسألة الأولى : الخلاف في تقديم خبر ليس عليها

يُدرجُ النحويون (ليس) في أخوات كان وهي عندهم فعل ماضٍ جامد لم يأت منه مضارع ولا أمر وليس له مصدر . حيث أنها تدلُّ على النفي المطلق وهذا ما ذهب إليه الرضي⁽¹⁾ . واختلف النحاة بحرفيتها وفعاليتها فمنهم من قال : إنها فعل وأدجوها ضدَّ مَنْ

أخوات كان ، قياساً على قبولها الضمائر كالفعل نحو: لستُ/ لسنا / لستم / ليسوا ...⁽²⁾ 0

وذهب الفارسي في أحد قوليه وأبو بكر ابن شقير إلى أنها حرف ⁽³⁾ 0

وأما من عدها حرفاً كذلك : ومنهم الزجاجي نسب ذلك للكوفيين⁽⁴⁾ .

وأيد ذلك ابن السراج⁽⁵⁾ بقوله ((إلى أن (ليس) حرف لأنها تنصرف أي لا

يأتي منها المضارع والأمر))⁽⁶⁾ ، قال شهبها بعض العرب بـ(ما) فقال :

ليس الطيبُ ألا المسكُ فرفع وهذا قليل 0

وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير والسيوطي⁽⁷⁾ 0

ومنهم من سلك المذهبين مصححاً فعلية (ليس) وحرفيتها فهي فعل يرفع الاسم وينصب

الخبر ، وحرف قياساً على (ما) نحو : ليس الطيبُ ألا المسكُ) فرفع (الطيبُ والمسكُ)

جميعاً . والتقدير (ما الطيبُ) وقد حكى سيبويه في كتابه أنَّ بعضهم يجعل ليس بمنزلة (ما)

في اللغة التي لا يعملون فيها (ما) فلا يعملون (ليس) في شيء⁽⁸⁾ 0

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية 1/ 175 .

(2) ينظر : المرادي (شرح وتوضيح مقاصد الألفية)/ 439.

(3) ينظر : المسائل الحلبيات / أبو علي الفارسي / 210 - 211 0

(4) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، 1/ 378 .

(5) ينظر : الأصول في النحو ، 1/ 27 0

(6) ينظر : نفسه / 1/ 71 0

(7) ينظر : الأشباه والنظائر ، 1/ 293 .

(8) ينظر : كتاب سيبويه ، 1/ 73 .

وتكون كحرف من حروف النفي فيقولون ليس زيد منطلقاً وعلى كل حال فهذه الأشياء لم تكن كافية كما يقول الأنباري في الدلالة على أنها حرف فهي كافية في الدلالة على إدخالها في شبه الحرف وهذا مالا إشكال فيه ⁽¹⁾ . وأصلها عند الخليل (لاأيس) لمعنى (لاوجد) ثم حذفت الهمزة والألف فصارت (ليس) .

ولم يكن مذهب الخليل في أصل (ليس) افتراضاً محضاً بل أيد البحث اللغوي في الساميات أن أيس تدل في اللغة الأكديّة على الوجود أيضاً وهي في العبرية (يش) وفي الآرامية (ايث) 0 ودليله قول العرب : انتني به من حيث أيس وليس ومعناه من حيث هو ولا هو ⁽²⁾ 0

وقد أيد المخزومي مذهب الفارسي بقوله : ((ويؤيد القول بحرفيتها ما كان بنو تميم يميلون إلى رفع الخبر بعدها عند انتقاض نفيها بالاً فيما روي من قولهم : ليس الطيب إلا المسك (برفع المسك) وما علل به النحاة ذلك من حمل لها (أي : ليس) على (ما) في الإهمال)) ⁽³⁾ وعلى هذا يكون من الصعب إدراج (ليس) ضمن

(1) ينظر : الانصاف 2 / 161 .

(2) العين الخليل ، 7 / 330 ، الفعل زمانه وأبنيته / 65 ومدرسة الكوفة / 217 0

(3) مدرسة الكوفة / 217 في النحو العربي نقد وتوجيه / 259 0

الأفعال التي اصطلحوا عليها بالأفعال الناقصة ويكون مقبولاً ما نسب إلى ابن السراج (ت 316هـ) وأبي علي الفارسي (ت 377هـ) وابن تقي من القول بحرفيتها (1) .

فهي ليست صيغة فعلية تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث المقترن بزمن فدالاتها على الزمن معدومة ولا عبره بما يقال إنها تنفي الحاضر لأنهم يدرجونها في صف الأفعال الماضية ودالاتها على الحدث معدومة أيضاً .

ودورها أنها تنفي العلاقة الإسنادية القائمة بين المسند والمسند اليه بعدها ، ولعل هذا هو مسوِّغ النحويين لإدراجهم إياها ضمن الأفعال التي قالوا بخلوها من الدلالة على الحدث وأطلقوا عليها اسم (الأفعال الناقصة) فضلاً عن اتصالها بالضمائر كما أسلفنا علماً بأن هذه الضمائر تتصل بالحروف النواسخ أيضاً مثل إن وأخواتها ، مما جعلهم يرون في ذلك وجهاً لتشبيهها بالأفعال .

وفي جواز تقديم خبرها عليها وعدمه خلاف على النحو الآتي : حيث أجاز النحويون تقديم أخبار الأفعال الناقصة عليها بشروط إلا خبر (مادام) و(ليس) اللذين اختلف في تقديم خبريهما (2) والبصريون في هذه المسألة على قولين وافقهم أكثر الكوفيين على أحدهما :

القول الأول :

هو ما ذهب إليه جماعة من قدماء نحوي البصرة وبعض الكوفيين وغيرهم ، فقد أجازوا تقديم خبر ليس عليها 0 وقال الزمخشري : ((وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين فالتى في أوائلها (ما) يتقدم خبرها على اسمها لا عليها وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها وقد

(1) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، 1/ 378 و مغني اللبيب ، 1/ 325 ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه / 258-259 0

(2) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ، 1/ 188 .

خولف في (ليس) فجعل من الضرب الأول ، والأول هو الصحيح))⁽¹⁾ وأيده ابن يعيش في قوله : ((وقد خولف في ليس فجعل من الضرب الأول))⁽²⁾ يُريد الذي لا يجوز تقديم خبره عليه وهو ما كان في أوله (ما) وفيه إشارة إلى أن مذهبه جواز التقديم وقوله : ((وهو الصحيح))⁽³⁾ يُريد الأول من القولين 0 وقد سبق الزمخشري بالجواز أبو علي الفارسي فقد قاسها على كان وصار وأمسى وأصبح وظل 0

وقال خالد الأزهري : ((واحتج المُجيز من قدماء البصريين والفراء ، وابن بُرهان (ت456 هـ) الزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين بنحو قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (هود: 8) وتقرير الحجة منه أن (يوم يأتيهم) معمول لـ(مصروفاً) وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب و(مصروفاً) خبرها وتقديم المعمول لا يصح ألا حيث يصح تقديم عامله . فلولا أنَّ الخبر وهو (مصروفاً) يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها))⁽⁴⁾ 0

وعند الرضي ترجيح الجواز بقوله : ((وأما ليس فالأكثر على جواز تقديم خبرها عليها)⁽⁵⁾ 0

(1) شرح المفصل / 269 0

(2) نفسه ، 7 / 114 .

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها 0

(4) شرح التصريح على التوضيح ، 188/1 0 و التوطئة / 288 0

(5) شرح الرضي على الكافية ، 4 / 209 .

وقد رُدَّ المعارضون على هكذا رأي بأنه لا حُجة للبصريين في ذلك لأننا لا نُسلم بأن (يوم) متعلق بمصروف ولا أنه منصوب ، وإنما هو مرفوع بالابتداء وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل (1) 0

إما القول الثاني :

وهو ما ذهب إليه أكثر المتأخرين من نحوي البصرة ونسب إلى جماعة من القدماء منهم المبرد والزجاج وابن السراج وهو أيضاً ما ذهب إليه أكثر الكوفيين ويذهب هذا القول إلى منع تقديم خبر ليس عليها ، قال خالد الأزهري : ((ألا خبر ليس فلا يجوز أن يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متأخريهم وجمهور الكوفيين)) (2) .

وممن أخذ بمذهب المنع ابن مالك آذ قال : ((واختلف في تقديم خبر ليس فأجازه قوم ومنعه قوم والمنع أحبُّ إلي لشبهه (ليس) بـ(ما) في النفي وعدم التصرف (3)) 0 وكان عبد القاهر الجرجاني قد اختار مذهب المنع مخالفاً بذلك ما أجازه أستاذه أبو علي الفارسي إذ قال : ((اعلم أن الشيخ أبا علي جوز تقديم خبر ليس على ليس ، والاختيار المذهب الثاني)) (4) 0

ولقد أيدَّ أبو البركات الأنباري الكوفيين في منع تقديم خبرها لان ليس فعل لا يتصرف والفعل إنما يتصرف في عمله إذا كان متصرفاً في نفسه ، وإذا لم يكن متصرفاً في نفسه لم يتصرف في عمله فقال : ((والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون)) (5) 0

(1) ينظر : الانصاف ، 163/1 . وانتلاف النصره / 124-123 .

(2) شرح التصريح على التوضيح ، 188 / 1 .

(3) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، 407 / 1 .

(4) المقتصد في شرح الإيضاح ، 408 / 1 .

(5) أسرار العربية / 140

وقد نسب أبو البركات هذا المذهب إلى المبرد إذ قال : ((ذهب الكوفيون إلى انه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها واليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين وزعم بعضهم انه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح والصحيح انه ليس له في ذلك نص))⁽¹⁾ واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قومٌ اليه الجواز وقومٌ المنع⁽²⁾ .

وذكر البطليوسي أنَّ سيبويه أجاز التقديم إذ قال : ((والظاهر من مذهب سيبويه في ليس أنه يجوز تقديم خبرها عليها))⁽³⁾ كذلك أجاز المبرد تقديم خبرها إذ قال : ((ليس)) تقديم خبرها وتأخيرها فيها سواء لهم⁽⁴⁾ 0

وحجة الكوفيين : هي أنها فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف ولأن ليس تنفي الحال كما أن (ما) تنفي الحال⁽⁵⁾ .

وممن منع تقديم خبر ليس عليها ابن درستويه (ت347هـ) ، نقل ابن هشام ذلك عنه قال : ((وعن ابن درستويه انه منع تقديم خبر ليس))⁽⁶⁾ 0 وأيد عبد اللطيف الشرجي الكوفيين في المنع بقوله : ((والأرجح عندي دليلاً ونقلاً ما ذهب إليه الكوفيون))⁽⁷⁾ 0

(1) الإنصاف ، 160 / 1 .

(2) ينظر : حاشية الخضري ، 114 / 1 .

(3) الخلل في أصلح الخلل من كتاب الجمل / 161 ، وينظر : كتاب سيبويه ، 52/1 0

(4) المقتضب ، 194/4 .

(5) ينظر : الأنصاف 160/1 - 161.

(6) شرح قطر الندى وبل الصدى / 132.

(7) انتلاف النصرة / 123-124 .

المسألة الثانية : الخلاف في أعمال (ما) عمل (ليس)

تدخل (ما) على الجُمْل الفعلية والاسمية حيث أنها عاملة في لغة أهل الحجاز في الجمل الاسمية . أما في الجمل الفعلية لا تعمل لا عند أهل الحجاز ولا عند بني تميم (1). وقد ذكر سيبويه ذلك تحت عنوان ((هذا باب ما اجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله)) (2) 0

ثم ذكر الحرف (ما) مع أمثلة تُبين عمله إذ قال : ((وذلك الحرف (ما) وتقول : ماعبُد الله أخاك ، وما زيد منطلقاً)) (3) كما ذكر ابن هشام هذا المذهب فقال : ((فإن دخلت على الجمل الاسمية اعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس)) (4) 0 وقال أبو بكر الأنباري في ذلك : ((وذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر)) (5) 0

وقد ذكر ابن عصفور أن (ما) لها شبهان عام وخاص ، فالعام هو شبهها بالحروف التي لا تختص بالدخول على الاسم ، والخاص شبهها بـ (ليس) في أنها للنفي وأنها إذا دخلت على المستقبل خلصته للحال 0

وبنو تميم يهملون (ما) ولا تعمل عندهم شيئاً كقولنا : (ما المجدنائم) (6) 0 و الخلاف في إعمال (ما) عمل (ليس) تناوله أبو البركات الأنباري في الإنصاف إذ قال : ((وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها)) (7) 0

(1) ينظر : لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة / 243 .

(2) كتاب سيبويه ، 57/1 0

(3) نفسه ، 57/1 0

(4) مغني اللبيب / 399 0

(5) الإنصاف ، 165/1 0

(6) ينظر : النحو العربي ، نقد وتوجيه / 25 0

(7) الإنصاف ، 165/1 0

وقال : ((وذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب

بحذف حرف الخفض وهو الباء وهي من حروف الجر))⁽¹⁾ 0

ومعنى ذلك أنَّ الكوفيين يعملونها في رفع المبتدأ فقط أما الخبر فمنصوب على إسقاط

الخافض⁽²⁾ 0

وحجة نحاة البصرة هو الشبه أي بين (ما) وبين (ليس) لأنه إذا ما شابه الشيء شيئاً أخذ

حكمه في العمل⁽³⁾ 0

وأهم شروط أعمال (ما) عمل (ليس) على مذاهب مختلفة هي:

أولاً : ألا يزداد بعدها (إن) فان زیدت بطل عملها نحو : (ما إن زيّد قائم) برفع قائم ، ولا

يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم 0

ثانياً : ألا ينتقض نفيها بإلاً ، نحو (ما زيد إلا قائم) فلا يجوز نصب قائم وكقوله تعالى : ﴿

مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ سورة يس (15) ، ﴿ وَمَا لَنَا إِلَّا نَذِير ﴾ (الاحقاف: 9) خلافاً لمن

أجازته⁽⁴⁾ 0

(1) الإنصاف ، 165/1 0

(2) يُنظر : شرح التصريح ، 196/1 0

(3) ينظر : الآراء الراقية في تيسير قواعد اللغة العربية ، 204 0

(4) يُنظر : الأصول في النحو 210/2 وتسهيل الفوائد / 56 وشرح ابن عقيل ، تحقق محمد محي الدين عبد الحميد /

198- 200 0

(5) ينظر: الأصول في النحو ، 210/2 0

حيث ذهب يونس بن حبيب شيخ سيوييه ، وتبعه الشلوبين ، إلى إنه يجوز إعمال (ما) عمل

ليس مع انتقاض نفي خبرها بالاً وقد أستدل على ذلك بقوله :

وما الدهرُ إلا مَتَجَنُّوناً بِأَهْلِهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذِّباً

ف(ما) نافية ، والدهر اسمها ومجنونا خبرها وأن (ما) في الشطر الثاني نافيه كذلك وصاحب

الحاجات اسمها و (معذبا) خبرها⁽¹⁾

ثالثاً : الا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم وجب رفعه

نحو : ((ما قائمٌ زيدٌ)) فلا تقول : ((ما قائماً زيد)) وفي ذلك خلاف حيث ذهب يقص النحاة

إلى إنه يجوز إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها على اسمها واستدل على ذلك يقول

الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نَعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَشٌ وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ⁰

قالوا (ما) نافيه عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها مقدم منصوب والضمير مضاف اليه

وبشرٌ : اسمها تأخر عن خبرها ، وفيه خلاف (2)⁰

(1) ينظر: شرح ابن عقيل ، تحقق محمد محي الدين عبد الحميد 198/1 - 199 0

(2) ينظر: شرح ابن عقيل/ 200 وهو من شواهد الكتاب ، ابن مالك : 60/1 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن

فإذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدمته فقلت: ((ما في الدار زيد)) و ((وما عندك عمر)) فمن جعلها عاملة قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها، ومن لم يجعلها عاملة قال: إنها في موضع رفع على أنها خبر أن للمبتدأ الذي بعدها⁽¹⁾ والخلاف فيه 0

1 - إنكار أن الرواية بنصب مثل، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر 0

2- إنه على فرض التسليم بنصب (مثل) فإن الشاعر قد أخطأ في هذا لأنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملونها (ما) إذا تقدم الخبر على الاسم، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدماً على اسمها فتوهم أن (ما) لكونها بمعنى ليس يعطي حكمها، ولم يلتفت إلى أن (ما) فرع عن ليس في المحل وأن الفرع ليس في قوة الأصل 0

3- (مثل) ليس منصوباً، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم وبشر: مبتدأ مؤخر وإنما بنيت (مثل) لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ الذاريات / 23، فـ(مثل) هنا صفة (لحق) مع أن حقاً مرفوع ومثل مفتوح فوجب أن يكون مبنياً على الفتح في محل رفع 0

4- لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم بطل عملها نحو: ((ما طعامك زئد أكل)) فلا يجوز نصب أكل فإن كان معمول ظرفاً

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، تحقيق قاسم الشماخي 0 249/1

أو جاراً ومجروراً لم يبطل عملها نحو : ((ما عندك زيد مقيماً ، وما بي أنت معنياً)) لان

الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها ⁽¹⁾0

خامساً : الا تتكرر ((ما)) فإن تكررت بطل عملها ، نحو ((ما ما زيد قائم)) فالأولى نافيه

والثانية نفت النفي فبقي إثباتها فلا يجوز نصب قائم ، وأجازه بعضهم ⁽²⁾ 0

(1) ينظر: شرح ابن عقيل ، قاسم الشماعي 250/1 0

(2) ينظر: نفسه 251/1

والقول بإعمالها عمل (ليس) هو مذهب سيبويه وعليه جمهور البصريين ⁽¹⁾ ورجحه الكثير من النحاة المتأخرين ، منهم ابن حيان ⁽²⁾ والرضي ⁽³⁾ وقال ابن الحاجب : ((خبر (ما) المشـ به بـ (ليس) هــو المسـ ند نحـو قولنا :
(ما زيد منطلقاً))) ⁽⁴⁾ وعلل ابن الوراق عملها عمل ليس بقوله : ((أهل الحجاز لما رأوها بمعنى ليس تنفي ما في الحال أجروها مجراها في العمل)) ⁽⁵⁾ 0
وقد رجح عبد اللطيف مذهب البصريين فقال : ((وذهب البصريون إلى أنها هي العاملة في الخبر النصب بنفسها وهو منصوب بها لأنها مُشبهة بـ (ليس) فعملت عملها وهذا هو الصحيح)) ⁽⁶⁾ 0

إما ماذهب إليه الكوفيون فهو مذهب الفراء والمنصوب بعدها إنما نُصب على إسقاط الباء لان أهل الحجاز لا يكادون ينطقون إلا بالباء ويرى الفراء أنهم حذفوها وأحبوا أن يكون لها اثر فيهما خرجت منه فنصبوا ما كانت داخله فيه وكل ما في القرآن الكريم جاء بالباء الآ

(1) ينظر : المقتضب ، 188/4 0

(2) ينظر : أرتشاف الضرب ، 106 /2 0

(3) شرح الوافية ، نظم الكافية / 184 0

(4) شرح كافية ابن الحاجب / 261 - 265 0

(5) العلل في النحو : 203 ، وينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى / 165 0

(6) انتلاف النصرة / 165 0

آية ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (يوسف 31) ، و﴿ مَا هُنَّ أَهْأَنَّهُمْ ﴾⁽¹⁾ (المجادله 2) ، وحجتهم القياس لأنّ الحرف إذا لم يكن مختصاً لم يَعْمَلْ شأنه شأن (الهمزة وهل) وحروف الخفض (الجر) لما اختصت بالأسماء عملت⁽²⁾ 0

وقال خالد الأزهرى : ((وقال الكوفيون عملت في الأول فقط وان نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض))⁽³⁾ 0

وخالف ابن يعيش المذهب الكوفي بقوله : ((المنصوب بعد (ما) ينزع الخافض إنما هو منصوب بـ (ما نفسها)))⁽⁴⁾ 0

وللدكتور غالب المطلبي موقف من تعليل القدماء للاختلاف بين اللهجتين وقال : ((أن تعليل القدماء للاختلافات النحوية بين لهجة تميم والحجاز لا يستند إلى أساس من صيغة هاتين اللهجتين وإنما هو تعليل منطقي لا ينظر إلى اللهجات من حيث تاريخها وأساليبها وطبائعها الصوتية))⁽⁵⁾ ، والدكتور المخزومي في هذا الاختلاف يقول :

(1) ينظر : معاني القرآن الفراء ، 3

139/ ، 42/2 - 43 0 وقد نقل عاصم قراءة ابن مسعود بالرفع (بشّر) ينظر : حاشية الصبان 382/1 - 383 وقرأ الحسن (ما هذا بشراً) على أن الباء حرف جر والشين مكسورة أي ما هذا بعبد بشري 0 وهذه قراءة ضعيفة لاتناسب ما بعدها ، ينظر : تفسير فتح القدير 27/1 ومن قرأ على لغة بني تميم قرأ (ما هذا بشراً) وهي قراءة ابن مسعود ، ينظر : تفسير الفخر الرازي 45/6

(2) ينظر : الإنصاف 165/1 - 166 و المدارس النحوية أسطورة وواقع / 57 0

(3) شرح التصريح 196/1 0

(4) شرح المفصل ، 108/1 - 109

0

(5) لهجة تميم وأثرها في العربية

((إن أساس هذا الاختلاف بين اللغتين قائم على ما بين اللغتين من تفاوت فلغة أهل الحجاز

أعلى في التطور من لغة بني تميم وأدق في التعبير عن معانيها من لغة بني تميم)) (1) 0

المسألة الثالثة : الخلاف في تقديم خبر مازال عليها

مازال : تدل على النفي وعدم وجود الشيء بنفسها وصيغتها من غير أن تحتاج في تأدية

هذه الدلالة للفظ آخر 0 فإذا وجد قبلها نفي أو شبه نفي وهو النهي والدعاء انقلب معناها

لإثبات لأن نفي النفي إثبات (2) 0

وهي في الأصل (زال)، فعل ماضي ومضارع (يزال) و(مازال) إحدى أخوات كان0

وكان عملها ترفع الأول اسماً لها وتنصب الثاني خبراً لها وتسمى هي وأخواتها بالناقصة 00

واختلف في سبب تسميتها تلك ، ومن الأسباب هي عدم دلالتها على الحدث ، وبناءً على أنها لا

تقيده وعدم اكتفائها بالمرفوع لحصول الفائدة بل يفقر إلى المنصوب (3) 0

ومن أخوات كان ما لزم النقص هي (زال) خلافاً للفارسي فإنه أجازها في الحلييات أن

تأتي تامة قياساً لاسماعاً (4) 0

وأكد الرضي : بأن أصل (مازال) أن تكون تامة بمعنى (ما انفصل) فتتعدى بـ(من) إلى ما

هو الآن مصدر خبرها فيقال في موضع (ما زال زيدُ عالماً) أي ما زال زيد من العلم

أيّ ما انفصل منه ، لكنها جعلت بمعنى كان دائماً فنصبت الخبر نصبَ كان ، وإنما جعلت
بمعناه لأنه إذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلاً له دائماً (1) 0

وقد حكى سيبويه عن بعض العرب ((إن ناساً من العرب يقولون :
(ما زيل زيد يفعل كذا) يريدون بكلمة (زيل) (زال) (2) ، وأصلها زول ،
فنقلوا كسرة الواو فيها إلى ما قبلها وقُلبت ياءً كما يُفعل في المبني للمجهول ، و(ما زال) تفيد
اتصال الفعل ودوامه (3) وزال من زال يزال لا من زال يزول ، فمعنى (ما زال زيداً ميراً) 0
استمرار في إمارته من زمان قابليته وصلاحيته للإمارة إما دلالتها على الاستمرار فلأن
النفي مأخوذ من معاني هذه الأفعال فإذا دخلت أدوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي
استمرار الثبوت (4) 0 و(ما زال) لا تستعمل إلاً ناقصة (5) ونفيها إيجاب وشروط عملها ألاً
يقترن

خبرها بالآ كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفي لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر
وما أوهم خلاف ذلك 0 وذكر ابن عصفور في (زال) :
((زال أداة نفي لاتفاقها ولا تحذف منها الأداة الآ في الفعل المضارع)) (6)
وفي الخلاف في مسألة تقديم خبر مازال عليها تنازع استقر على قولين :

الأول: نحاة الكوفة فإنهم يجوزون تقديم الخبر على (ما زال)، إذا جاز الكسائي (قائماً مازال
زي) (7) وأيده ابن كيسان وأبو البركات الأنباري (1) ودليلهم إن (زال) فيها معنى النفي و(ما)

(4) ينظر : شرح الرضي على الكافية ، 184/4 0

(1) كتاب سيبويه ، 342/4 0

(2) ينظر: كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، 159 0

(3) ينظر: الفوائد الضيائية ، 393/2 – 394 0

(4) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ، 183 /4 0

(5) المقرب /103 0

(6) ينظر: النحو العربي ، مذاهبه وتيسيره / 129 0

للفي فإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً كما ذكرنا سلفاً فصارت ككان في جواز التقديم لذلك لم يقولوا : (ما زال زيداً قائماً) كما لم يقولوا : (كان زيد الا قائماً) لأنَّ إلاَّ إنما يؤتى بها لنقض النفي كقولك (ما مررتُ الا بزيد ، وما ضربتُ الاً زيداً) حيث نفي المرور والضرب أولاً وأدخلت الا وأبطلت النفي ونقضته⁽²⁾ ، والمعنى مررتُ بزيد وضربتُ زيداً 0

الثاني : قول نحاة البصرة فإنهم لا يجوزون التقديم وذهب مذهبهم الفراء من الكوفيين 0 وأيدهم الزجاجي بقوله : ((إذا قلت : (ما ضربتُ غير زيد) ولا تقول (غير زيد ما ضربت) فُلزم النفي فهو مقوٍ يمنع التقديم لأن المانع إذا كان غير لازم كان أضعف منه إذا كان لازماً والصحيح إذن منع التقديم))⁽³⁾ 0 وأيدَّ الشلوبين البصريين بقوله : ((لا يقدم خبرها على (ما) لمكان (ما)))⁽⁴⁾ وأيدهم أيضاً ابن هشام⁽⁵⁾ وحجة نحاة البصرة : إنها أفعال قد نُفيت بـ(ما) والأفعال إذا نفيت بـ(ما) لم يتقدم معمول عليها والنفي له صدر الكلام فجرى مجرى حرف الاستفهام في انه له صدر الكلام وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله⁽⁶⁾ 0

(7) ينظر: الإنصاف : 155/1 ، و أسرار العربية / 139

(1) ينظر : الإنصاف ، 155/1 – 156 0

(2) شرح الجمل / 389 0

(3) ينظر : التوطئة / 228 0

(4) ينظر: أوضح المسالك ، 329/1 – 330 0

(5) ينظر : الإنصاف ، 155/1 0

المبحث الثاني

الخلاف النحوي في جملة المبتدأ والخبر المنسوخة بـ((إنَّ وأخواتها))

مدخل

بعد دراسة الخلاف النحوي في جملة المبتدأ والخبر المنسوخة بكان وأخواتها أتناول في هذا المبحث جملة المبتدأ والخبر المنسوخة بإنَّ وأخواتها وأشهر مسائل الخلاف فيها بعد أن عرضنا مقدمة بسيطة عن النسخ في مدخل

المبحث الأول من الفصل الثاني 0

ومن هذه المسائل :

الخلاف في العطف على محل اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر والخلاف في رفع

خبر (إنَّ) والخلاف في دخول اللام في خبر (لكنَّ) والخلاف في خبر (ليت) 0

المسألة الأولى : العطف على محل اسم إنَّ قبل مجيء الخبر ..

(إنَّ) من الأحرف المشبهة بالفعل التي (تنصب الأول اسماً لها وترفع الثاني خبراً لها) .

وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير (1) 0

و(إنَّ) المكسورة الهمزة المشددة (الأصل) وفرعها المفتوحة الهمزة المشددة وكلاهما يعود معناهما إلى التوكيد(2) .

ولما أشبهت الأفعال عملت ولما كانت معاني هذه الحروف في إخبارها أشبهت بالإخبار العُمد فرفعت وأشبهت الأسماء الفضلات فنصبت(3) وعند البصريين هي حروف لها قوة الفعل لأنها تشبه الفعل من عدة أوجه:

1- مبنية على الفتح كما الفعل الماضي مبني على الفتح

2- مكونة من ثلاثة أحرف والفعل كذلك 0

3- تلزم الأسماء والفعل كذلك 0

4- تدخل عليها نون الوقاية نحو أنني، والفعل كذلك 0

5- فيها معنى الفعل (التأكيد)(4) 0

(1) ينظر : شرح المفصل ، 102/1 .

(2) ينظر حاشية الصبان ، 417/1 .

(3) ينظر : المقرب / 117 0

(4) يُنظر : الدرس النحوي في بغداد / 58 0

وفي مسألة العطف على محل اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر مذهبان :

الأول: المذهب الكوفي وهو : يجوز العطف على موضع اسم إنّ قبل تمام الخبر⁽¹⁾ 0

الثاني: المذهب البصري وهو : ((لايجوز العطف قبل تمام الخبر))⁽²⁾ 0

وحُجة الكوفيين النقل والقياس 00 فالنقل قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ

وَالنَّصَارَى ﴾ (المائدة: من الآية 69) 0

هنا عطف (الصابئون) المرفوع على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخبر وهو قوله تعالى : ﴿

مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (المائدة: من الآية 69) 0 وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقة

(إنك وزيد ذاهبان) وقد ذكر ذلك سيبويه حيث قال : ((اعلم أن أناسا من العرب يغلطون

فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وذلك أن معناه معنى الأشياء))⁽³⁾ 0

أما القياس فمفاد قولهم فيه :

(1) ينظر: الإتناف ، 1/ 186 0

(2) ينظر: نفسه ، 1/ 186 0

(3) كتاب سيبويه ، 1/ 461 0

أجمعنا على انه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو : (لارجل
وأمرأة أفضل منك) فكذلك مع (ن) لأنها بمنزلتها وإن كانت (إن) للإثبات و(لا) للنفي لأنهم
يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره (1)0

وخالفهم البصريون وأولوا حجتهم (الآية الكريمة) على وجوه هي :

1- قال جماعة منهم إن قوله (والصابئون) أرتفع على أنه مبتدأ ، والخبر محذوف وينوى به
التأخير وتقديره : أن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل
صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك (2) وإنما حذف خبر (الصابئون)
لدلالة خبر (إن) عليه والى هذا التأويل ذهب الخليل وقال سيبويه : (أما قوله عز وجل :
(والصابئون) فعلى التقديم والتأخير وأنه ابتداء على قوله (الصابئون) بعد ما مضى الخبر) (3)

0

(2) وقالت جماعة أخرى : إن قوله (من آمن بالله واليوم الآخر) خبر (الصابئون) وخبر
(إن) محذوف ، فتكون جملة (والصابئون من آمن بالله واليوم الآخر) أي المبتدأ والخبر
معطوفة على جملة (إن واسمها أو خبرها) 0 وتعد معترضة بين اسم (إن) وخبرها، على
مذهب بعضهم وهو رأي حسن ، وقالوا : جاز ذلك كما جاز في قولك: (زيد وعمرو
قائم) فيجعل (قائم) خبراً لعمرو ويضمّر لزيد

(1) ينظر: الإنصاف ، 1 / 186

(2) ينظر: الإنصاف ، ، 1 / 186

(3) كتاب سيبويه ، 2 / 155 0

خبرٌ آخر مثل الذي أظهرت لعمر و إن شئت أيضا جعلته خبراً لزيد وأضمرت لعمر وخبراً

آخر 0 (1)

(3) وقال بعضهم : إن (إنّ) بمعنى (نعم) وعلى هذا التأويل ف(الذين) مرفوع بالابتداء .
وجائز عطف (والصابئون) عليه.

(4) وقال بعضهم الآخر : إنّ (والصابئون) جاءت على لغة بلحارث قياساً على التثنية التي
ترد دائماً بالألف قال العكبري : (((الصابئون) جاء على لغة بلحارث الذين يجعلون التثنية
بالألف على كل حال والجمع بالواو على كل حال)) (2) .

(5) وقال بعضهم الآخر : ارتفع (الصابئون) عطفاً على المضمّر المرفوع في (هادوا)
وهادوا بمعنى تابوا ، ومحقق الإنصاف لا يروى له هذا الوجه لان العطف على المضمّر
المرفوع قبيح وان كان لازماً للكوفيين لان العطف على المضمّر المرفوع عندهم ليس بقبيح
(3)

وأيد المذهب الكوفي ابن الحاجب (4) ، وابن عصفور (5) ، وابن عقيل بقوله : ((فالمشهور
أنه معطوف على محل اسم إنّ لأنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ)) (6) 0

أما المذهب البصري فكانت حُجته كما يقول أبو البركات الأنباري :

((إذ قُلْتُ : (إنك وزيد قاتمان) وجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء ووجب أن يكون عاملاً
في خبر (زيد) وتكون إنّ عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد فلو قلنا : (إنه يجوز
فيه العطف قبل تمام الخبر) لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك مُحال)) (7)

0

(1) ينظر : الإنصاف ، 1/ 186 0 و القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية / 114 0

(2) التبيان في إعراب القرآن :، 1/ 452 .

(3) الإنصاف ، 1/ 186 0

(4) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ، 4/ 371 - 372 0

(5) ينظر : المقرب / 124 0

(6) شرح ابن عقيل ، 1/ 247 0

(7) الإنصاف ، 1/ 187 0

وضعف بعض النحاة المتأخرين القول بجواز العطف بسبب عدم وجود الطالب للمحل وذلك لأن الطالب برفع زيد في مثل : إنّ زيداً وعمرو ذاهبان هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول (إنّ) ⁽¹⁾ 0

أما موقف الفراء تلميذ الكسائي من هذه المسألة فإنه قد وقف موقفاً وسطاً بين الكسائي والبصريين بأن خصّ جواز العطف فيما لم يظهر عمل (إنّ) فيه من النصوص وهما الاسمان المبنيان (الذين 000 والذين) في الآية الكريمة .

أما إذا كان عمل (إنّ) ظاهراً في لفظ اسمها فلا يجوز ذلك . وعلى هذا لا يصح عنده أن نقول (إنّ محمداً وزيد ذاهبان) ويصح (إني وزيد ذاهبان) ⁽²⁾ وضعف ابن الوراق مذهب المبرد في هذه المسألة ⁽³⁾ 0

ولكن بعض النحاة رجح قول الكوفيين بجواز عطف (الصابئون) على موضع اسم (إنّ) وذلك لما يأتي :

(1) إنّ الأخذ بالجواز يحفظ الآية الكريمة من التفكيك ، وفي هذا المجال يقول الرازي في مذهب الكوفيين : ((هو مذهب حسن وأولى من مذهب البصريين ، لأن الذي قالوه إنما يقتضي أنّ كلام الله عز وجل على الترتيب الذي ورد عليه ليس بصحيح ، وإنما تحصل الصحة عند تفكيك هذا النظم ، وأما على قول الفراء فلا حاجة إليه ، فكان ذلك أولى)) ⁽⁴⁾ .

(2) إنّ السماع يقوي مذهب الكوفيين ، كالأيات القرآنية الشريفة ، التي احتجوا بها .

(1) ينظر : الفوائد الضيائية ، 342/2 .

(2) يُنظر : معاني القرآن : 310 - 311 و الإنصاف ، 186 - 188 ، والدرس النحوي في بغداد / 60 .

(3) يُنظر: علل النحو ، 57 0

(4) التفسير الكبير ، الرازي ، 52 / 12 .

المسألة الثانية : الخلاف في رافع خبر إنَّ

إنَّ وأخواتها من الأحرف المشبه بالفعل ، تدخل على جملة المبتدأ والخبر ، فت نصب الأول اسماً لها ، وترفع الثاني خبراً لها ، أي أنها عاملة في الجزئيين وهذا هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخولها وهو خبر المبتدأ (1) 0

قال أبو بكر الأنباري : ((وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير ، وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ)) (2) وقال الزجاجي : هذا مذهب الكسائي (3) ووافق السُّهيلي (4) الكوفيين في هذه المسألة :

وعند البصريين يكون الخبر مرفوعاً بها ، فقال ابن السراج : ((والدليل هي الرافعة للخبر ، أن الابتداء قد زال ، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل ، بطل أن يكون هذا معمولاً فيه)) (5) 0

وقال أبو البركات الأنباري : ((وقولهم أن الخبر يكون باقياً على رفعه ، قبل دخولها فاسد ، وذلك الخبر على قولهم ، مرفوع بالمبتدأ كما أن المبتدأ مرفوع به فهما يترافعان ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه (6))) 0

المسألة الثالثة : الخلاف في العطف على محل اسم (ليت) :

-
- (1) ينظر: شرح ابن عقيل ، قاسم الشماخي 248/1 0
 (2) ينظر: الإنصاف 176/1 وينظر المفصل 102/1 0
 (3) ينظر: مجالس العلماء / 132 0
 (4) ينظر: همع الهوامع ، 155/2. 0
 (5) الأصول في النحو ، 279/1 0
 (6) الإنصاف ، 179/1 0

(ليت) معناها التمني وهي إحدى أخوات إن التي تعمل في الاسم النصب وفي الخبر الرفع. و التمني يكون في الممكن نحو : (ليت زيدا قائم) وفي غير الممكن نحو

(ليت الشاب يعود يوماً) ⁽¹⁾ 0

وفي العطف على اسم (ليت) لا يجوز معها الا النصب (سواء تقدم المعطوف أم تأخر)، وهذا مذهب البصريين ، ووافقهم عليه معظم الكوفيين فنقول : ليت زيدا وعمراً قائمان ، وليت زيدا قائم وعمراً بنصب عمرو في الحالتين ولا يجوز رفعه وكذلك كأن ولعل ⁽²⁾ 0

وذهب الفراء إلى أن (ليت) تنصب الجزئيين جوازاً ⁽³⁾ نحو (ليت زيدا قائماً) لأنها عنده بمعنى تمنيت ومفعولها مضمون الخبر مضافاً إليه الاسم أي : (تمنيت قيام زيد) فنصب الجزئيين ⁽⁴⁾ ونحو قول الشاعر :

يا ليت أيام الصبا مرواجعاً ⁽⁵⁾

فيكون تقدير البيت عنده: أتمنى أيام الصبا (رواجعاً) أي نصّب (أيام) على أنها مفعول أول لـ(أتمنى) وأضافها إلى الصبا ونصب (رواجعاً) مفعولاً ثانياً له . وهذا خلاف ما ذهب إليه البصريون ، وهو أنه حال من خبر ليت المحذوف أي :

(1) ينظر : شرح ابن عقيل ، 1 / 229 .

(2) نفسه ، 1 / 248 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، الفراء ، 1 / 410 ، 2 / 352 .

(4) ينظر : شرح الرضي على الكافية ، 2 / 346 ، والفوائد الضيائية ، 2 / 353 .

(5) ينظر : ديوان العجاج ، 82 ، وهو من شواهد الخزانة ، 10 / 234 .

(باليث أيام الصبا لنا رواجعاً) 0 قال سيبويه : ((وقول الشاعر : باليت أيام الصبا رواجعاً)) . فهذا كقوله : (ألا ماءً بارداً) كأنه قال : ألا ماءً لنا بارداً ((⁽¹⁾) .

وهو الأقرب كما ورد سماعاً من خبر الأحرف المشبه بالفعل وقدر الكسائي (كان)

محذوفة في البيت فكأنما التقدير عنده : (يا ليت أيام الصبا كانت رواجعاً) 0

وعلى هذا التقدير يكون (رواجعاً) خبراً لـ (كان المقدرة) ⁽²⁾ ، و (كان) واسمها المضمَر

وخبرها (رواجعاً) في محل رفع خبر (ليت) وهو ضعيف لان (كان) لا تضمَر الا فيما

اشتهر استعمالها فيه 0

ولعل الكسائي قدر ذلك لان (كان) تستعمل كثيراً هاهنا قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا كَ أَنْتِ الْقَاضِيَةُ﴾

﴿ الحاقة (27) 0

والمرجح ما ذهب اليه البصريون في عمل (ليت) لكثرة ما ورد في السماع وحفاظاً

على أصالة عملها والتقدير السليم (ليت أيام الصبا لنا رواجعاً) ⁽³⁾ 0

المسألة الرابعة : الخلاف في دخول اللام في خبر (لكنّ) 0

(1) ينظر : كتاب سيبويه ، 2 / 142 .

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية ، 2 / 347 ، ومغني اللبيب / 376 0

(3) ينظر: الأصول في النحو ، 1 / 348 0

(لكنّ) هي إحدى الأحرف المشبهة بالفعل تدخل على الجملة الاسمية فتعمل (النصب للأول ويكون اسماً لها والرفع للثاني فيكون خبراً لها) وقال ابن هشام بأنّ (لكنّ) المشددة النون فني معناها عــــــدة أقــــــوال:

- (1) للاستدراك (2) التأكيد (3) الاثنين معاً ((⁽¹⁾)

نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ (البقرة 102) .

وذكر د. حُسام الأنعمي أنّ معنى الاستدراك لم يُصرح به ⁽²⁾ وعند السيوطي : ((إذا خُففت ووليها جملة فتكون حرف ابتداء ⁽³⁾ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزخرف 76) وتُهمَل وجوباً عند الشلوبين ⁽⁴⁾ وابن عصفور ⁽⁵⁾ . وجعل منه قراءة : ((ولكن الله يقتلهم)) الأنفال (17) برفع لفظ الجلالة ⁽⁶⁾ وفي الدرس اللغوي المقارن يتفق جرجي زيدان مع سائر المحـدثين حين قال : ((ولكنّ مركبة من (لا) النافية و(كن) التي بمعنى كذا))⁽⁷⁾ .

و(كن) هذه منحوتة من (كن) العبرية⁽⁸⁾ .

أما المستشرق الألماني برچستراسر فاتفق مع المحدثين بقوله :

((و (لكن) مركبة من : (لا) و (كن) المقابلة لـ (ken) العبرية و(كن ken) الآرامية التي

معناها : هكذا ، فمعنى : لاكن : ليس كذا)) .⁽⁶⁾

- (1) مغني اللبيب ، 290/1 .
- (2) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه / 110 .
- (3) ينظر: المطالع السعيدة ، 244 / 2 .
- (4) ينظر : التوطئة / 237 .
- (5) ينظر : المقرب / 121 .
- (6) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى / 176 0
- (7) الفلسفة اللغوية / 77 0
- (8) نفسه / 77 0

- (1) التطور النحوي للغة العربية / 179 .

أمّا الدكتور محمد حسين آل ياسين فيرى الخلاف في بساطة (لكنّ) وتركيبها مسألة اجتهادية بين البصريين والكوفيين (1). وفي مسألة البساطة والتركيب أربعة مذاهب :

الأول : مذهب سيبويه والبصريين : والذي يقول إنّها بسيطة (2) .

الثاني : مذهب الفراء إذ يقول : ((وإنما نصب العرب بها إذا شددت نونها لأن أصلها إن عبد الله قائم فزیدت (إنّ) لام وكاف فصارتا حرفاً واحداً)) (3) .
والذي يبدو من كلامه انه يرى أن (لكنّ) هي (أن □) زيدت عليها كاف ولام . وحذفت الهمزة تخفيفاً (4) .

الثالث : مذهب بعض الكوفيين أنها مركبة من (لا + أن □) والكاف الزائدة للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفاً (5) .

الرابع : مركبة من (لا + كأنّ) والكاف للتشبيه واختار هذا المذهب أبو حيان (6)
وعضدت الدراسات الحديثة فكرة التركيب التي قال بها الكوفيون وان اختلفت في الأصول التي تركبت منها . ورأى بعض أصحاب هذه الدراسات إن الخلاف بين البصريين والكوفيين

(2) ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب / 404 .

(3) ينظر: همع الهوامع ، 153/1 ومُعني اللبيب 226/1 .

(4) معاني القرآن / الفراء : 1 / 465 .

(5) ينظر : همع الهوامع ، 133/1 .

(6) ينظر : معني اللبيب ، 323/1 .

(1) ينظر : ارتشاف الضرب ، 128/2 .

في ((الكن)) ناشئ من أنهم وجدوها تلفظ بما لا ترسم به فلامها في اللفظ ((لا))⁽¹⁾.

وفي دخول اللام على خبر (لكن) ، قال ابن هشام : ((ولا تدخل اللام في

خبر لكنَّ خلافاً للكوفيين..))⁽²⁾ . حيث ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبرها كما

دخا _____ ت ف _____ ي خب _____ ر إن⁽³⁾ .

مُحتجين بالنقل والقياس . أما النقل : فقول الشاعر:

ولاكنني من جُبال عميد

وقيل لك مبد.

وَرَدَّ النِّحَاةَ الْبَصْرِيَّونَ الْاِسْتِدْلَالَ بِالْبَيْتِ بِأَنَّهُ لَا أَحَدٌ يَعْرِفُ قَائِلَهُ وَلَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا تَنْتَمِيهِ ،

وقيل : أن اللام زائدة ، أو ضرورة ، وقيل ايضاً زيدت شذوذاً ولا يمكن أن تُبنى القواعد

على الضرورة أو شذوذاً (4)

والقياس : لَأَنَّ الأصل في لَكَنَّ (إِنَّ) زيدت عليها (لا+الكاف) فصارتا حرفاً واحداً 0

كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر:

(2) معاني النحو ، 333/1 و ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب /43 .

(3) **مفتي اليبب 1 / 323 .**

(4) ينظر : الأنصاف 208/1.

(1) يقال في أغلب الروايات أن صدر البيت هو

، ينظر: الأنصاف 1/ 209 ، ابن عقيل 1/ 240 0

لَهَنَكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سِيَّيْمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا (1)

وأيد الكوفيين ابن مالك (2) ، وابن عقيل (3) .

أما البصريون فلم يجوزوا دخولها في خبر لكنَّ حيث قال ابن الحاجب : ((وعزا عدم التجويز هو أن ضعف إدخال اللام في لكنَّ لأنَّ لكنَّ متعلقة بما قبلها منقطعة ، فلو دخلت اللام لأشعر بنقيضين متغايرين)) (4) 0

ورد البصريون على قياس (لكنَّ) على (إنَّ) بلنَّ اللام الداخلة على خبر إنَّ هي أما ان تكون لام التوكيد وأما لام قسم . وهنا الخلاف حيث إن لام التوكيد تفيد معنى (إنَّ) لأنَّ الاثنين لهما معنى التوكيد ولكـنَّ تخالف الفهم في المعنى .
ولام القسم تقع في جواب القسم و(لكنَّ) تقع في جواب القسم (5).

(2) ينظر : الإنصاف ، 211/1 0

(3) ينظر : التسهيل ، 63 .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل ، 239/1 .

(5) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، 694- 695 .

(1) ينظر : الإنصاف ، 208 /1 .

ويرى الزمخشري أن (لكنني) في شاهد الكوفيين (ولكنني من حُبها لعميد)
(أصلها ولكنْ إنني) بتخفيف (لكنْ) ثم حذف همزة (إنْ) تخفيفاً وإحدى
النونات فأدغمت النون في النون فصارت : (لكنْني) كما أن أصل قوله
تعالى .. ﴿أَكْبَرُ﴾ هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴿الكهـف 38﴾ :
والتقدير (لكنْ أنا هو الله ربي) (1) واليه ذهب ابن يعيش . وليس (لكنْ) شيء
من ذلك كله (2) 0

-
- (2) شرح المفصل / 294 وينظر : شرح الشيخ عبد المنعم عوض عبر شواهد ابن عقيل / 75 .
وقرأ الجمهور بإثبات الألف ، حيث حذفت الهمزة وألقيت حركتها على النون الساكنة قبلها فصارت لكننا ، استقلوا
النونين فسكنت الأولى وأدغمت بالثانية (هو) ضمير الشأن .
أما الكسائي والفراء والمازني فمذهبهم الأصل فيها (لكن أنا) وقال الزجاج : إثبات الإلف في لكننا . أما قراءة عبد
الرحمن السلمي (لكن هو الله ربي) ، ينظر : تفسير فتح القدير : 355 ، وينظر : تفسير القرآن الكريم : 298 0
(3) ينظر : الأنصاف ، 211 / 1 .

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، تح : د0 طارق الجنابي ، طبعة ، 1407 هـ ، 1978 م 0
- ابن الحاجب النحوي ، آثاره ومذاهبه : طارق عبد عون الجنابي 0
- أبو الحسن بن كيسان وآراءه في النحو واللغة : علي مزهر الياسري ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1979 م 0
- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، تح : مصطفى دين البغا 0
- أبو منصور الجواليقي وآثاره في اللغة ، د0 عبد المنعم التكريتي 0
- الآراء الراقية الحديثة في تفسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها : د0 صاحب العطيلة ، تح : محمد كاظم صادق ، الطبعة الأولى ، مطبعة الآداب ، النجف ، 1377 هـ ، 1958 م 0
- أرتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي ، الجزء الأول ، تح : د0 مصطفى أحمد النحاس ، الطبعة الأولى ، 1404 هـ ، 1984 م 0
- أسرار العربية : كمال الدين أبو البركات بن سعيد الأنباري ، تح : محمد بهجة البيطار ، مطبعة دمشق ، 1377 هـ ، 1957 م 0
- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة ، الكويت ، 1406 هـ ، 1958 م 0
- الأصول في النحو أبو بكر محمد بن العربي بن سهل ، ابن السراج (ت 316 هـ) ، الجزء الأول ، تح : عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف 1973 م 0
- إعراب القرآن : المنسوب للزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن سهل السري (ت 311 هـ) ، تح : إبراهيم الأبياري ، طبعة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، 1963 م 0

- الأفعال الناسخة الداخلة على المبتدأ والخبر وآراء النحويين فيها ، صفاء محمد علي الجلي ، 1972م 0
- الاقتراح في أصول النحو : جلال الدين السيوطي ، تح : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998 م 0
- الامالي الشجرية : هبة الله بن الشجري ، تح : حبيب الله العلوي وآخرين ، الطبعة الأولى ، 1349هـ ، 1949م 0
- أمالي القالي : لأبي علي القالي ، طبعة دار الكتب 1344هـ ، مطبعة دار المعارف العثمانية 0
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ) ، تح : إبراهيم عطوه ، الطبعة الأولى ، مصطفى البابي الحلبي ، دار الكتب ، بيروت ، 1979 م 0
- وقد صحح أسم الكتاب إلى : التبيان في إعراب القرآن في تحقيق آخر 0
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، مصر 0
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، تح : محمود مصطفى حلاوي ، د0 أحمد سليم الحمصي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، 1418هـ ، 1998م ، بيروت ، لبنان 0
- الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، تح : د0 مازن المبارك 0

- تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ) ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة 0
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، تح : على محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي 0
- التشريع اللغوي عند الفرّاء ، د0 رحيم جبر أحمد ، العراق ، دار بحار النوار للطباعة الليزرية ، الطبعة الأولى ، الحلة ، 2003 م
- التطور النحوي للغة العربية : برجستراسر - تصحيح د0 رمضان عبد التواب ، نشر مكتبة الخانجي في القاهرة ، دار الرفاعي في الرياض ، 1982 م0
- التعريفات ، معجم شرح الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والمتكلمين والنحاة والصرفيين ، السيد الشريف علي بن محمد أبي الحسن الحسيني الجرجاني (ت816هـ) ، مصر ، مطبعة مصطفى البابي ، الحلبي ، 1307 هـ - 1938 م0
- تفسير الشوكاني (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية) ، الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، (ت1250) ، الطبعة الأولى ، 1415 هـ ، 1994 م ، بيروت ، لبنان ، صححه أحمد عبد السلام 0
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) : ابو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ) ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1373 هـ ، 1954 م0
- التفسير الكبير (تفسير الفخر الرازي) ، مفاتيح الغيب : طبعة جديدة ومصححة إعداد مكتب تحقيق ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، لبنان ، 1442 هـ ، 2001 م0

- تفسير القرآن الكريم : السيد عبد الله شبر (ت1242) الطبعة الأولى ، 1419هـ ،
1999م ، لبنان ، بيروت 0
- التوطئة : لأبي علي الشلوبين ، تح : يوسف أحمد المطوع ، 1401هـ ، 1981م ،
مطابع سجل العرب شارع عماد الدين 0
- جامع الدروس العربية : مصطفى الغلايني ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، بيروت 0
- الجمل : الزجاجي ، تح : ابن أبي شنب ، الطبعة الثانية ، باريس : 1957م ، الطبعة
الرابعة ، مصر 0
- الجملة الفعلية في صحيح البخاري (دراسة نحوية) محمد هادي محمد عبد الله العيساوي
، 1423هـ ، 2002م 0
- جمهرة اللغة : أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري (ابن دريد) (ت321هـ) الجزء
الثاني ، مكتبة المتنبي ، ، بغداد ، (أربعة أجزاء) 0
- حاشية الخصري على ألفية ابن مالك : محمد مصطفى بن حسن الخصري (ت1287هـ)
، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، مصر 0
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : لأبي العرفان محمد بن علي
الصبان (ت1026هـ) ، دار إحياء الكتب العربية 0
- حاشية ياسين العلمي على شرح التصريح : يس بن زين الدين العلمي الحمصي
(ت1061هـ) مطبوع بهامش شرح التصريح ، الطبعة الأولى ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة
، 1954 م ، دار إحياء الكتب العربية 0
- الحروف العاملة في الأسماء في كتاب سيبويه (دراسة نحوية) : أطروحة دكتوراه
/جامعة بغداد – كلية التربية أبن رشد ، تحرر محمد مناحي ، 1999م 0

- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تح: محمد علي النجار وآخرون ،
دار الشؤون الثقافية ، القاهرة ، 1371هـ ، 1952م 0
- الخلاف النحوي بين البصريين و الكوفيين في كتاب الإنصاف : محمد خير الحلواني ،
مكتبة العلم العربي ، الطبعة الأولى ، 1971 م 0
- الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري د0 فاضل صالح السامرائي ، ساعدت
جامعة بغداد على نشره ، دار النذير للطباعة والنشر ، 1389هـ ، 1970م 0
- دراسات في فقه اللغة العربية : د0 إبراهيم السامرائي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1968
0
- الدرس النحوي في بغداد : د0 مهدي المخزومي ، سلسلة الكتب الحديثة ، العراق ،
مطبعة السعدون 0
- دروس في المذاهب النحوية : عبده أراجحي ، 1980م ، دار النهضة العربية ، بيروت
0
- ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة ثعلب ، دار الكتب المصرية ، 1944م 0
- ديوان الشماخ الذبياني : حققه وشرحه ، صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، مصر ،
1968م 0
- ديوان العباس بن مرداس : جمعه وحققه يحيى الجبوري ، بغداد ، 1968 م0
- ديوان العجاج : تح : عزه حسن ، بيروت ، 1971 م 0
- ديوان الفرزدق : دار صادر ودار بيروت ، 1380هـ ، 1960م 0
- الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) ، شرحه وحققه ،
د0 شوقي ضيف الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1947 م 0
- الرماني النحوي على ضوء شرحه لكتاب سيبويه : د0 مازن المبارك الطبعة الأولى ،
دمشق ، 1383هـ ، 1963م 0

- الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، قاسم كتاب عطا الله ، 1990م ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل 0
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ت900هـ)، المسمى بمنهج السالك إلى الفية ابن مالك ، تح: محمد محيي الدين ، الجزء الثاني دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان 0
- شرح ابن عقيل : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي على ألفية ابن مالك ، تح : الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي ، الجزء الأول والثاني ، دار القلم ، بيروت ، لبنان 0
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (668 هـ - 769 هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج1 / مكتبة دار التراث القاهرة ، طبعة جديدة منقحة ، تحتوي على آخر خط للعلامة المحقق ، 1426 هـ - 2005م 0
- شرح التصريح على التوضيح شرح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، الجزء الثاني ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه 0
- شرح جمل الزجاجة (الشرح الكبير) : لابن عصفور الأشبيلي ، تح : صاحب أبو جناح ، 1400 هـ ، 1980م 0
- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الاستربادي تقديم د 0 إميل بديع يعقوب الجزء الأول ، بيروت طبعة 1275 م0
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : جمال الدين محمد بن مالك ، تحق عدنان عبد الرحمن الدوري الكتاب العشرون ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1977 م ، 1397 هـ 0
- شرح (شرح العوامل في النحو) : الجرجاني ، محمد مهدي المؤمن دار الإمام الصادق للمطبوعات ، إيران 0
- شرح قطر الندى وبل الصدى : جمال الدين بن هشام الأنصاري ، طبعه جديدة منقحة مذيبة بفهارس ، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع ، العراق 0

- شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت686هـ) قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د0 إميل يعقوب المجلد الثاني ، من منشورات محمد علي ودار الكتب العلمية بيروت – لبنان 1419 هـ ، 1998 م 0
- شرح الكافية الشافعية : ابن مالك ، تح : احمد عبد المنعم هريدي الجزء الأول ، مركز البحث العلمي جامعة أم القرى بمكة المكرمة 0
- شرح المفصل: موفق الدين علي بن يعيش النحوي ، الجزء الأول مكتبة المتنبي ، القاهرة 0
- شرح الوافية على نظم الكافية : لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحق د0 موسى بناي علوان العليلى ، مطبعة الأدب ، النجف الأشرف ، 1400 هـ - 1980م 0
- طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام الجمحي ، تحق محمود محمد شاكر مطبعة المدني القاهرة ، 1974م 0
- علل النحو : ابن الحسن محمد بن عبد الله ابن الوراق ، دراسة د0 محمود جاسم الدرويش ، كلية الآداب الجامعة المستنصرية ، بيت الحكمة ، العراق ، 2003 م 0
- العلل النحوية في كتاب سيبويه ، أسعد خلف عبد جابر العوادي ، رسالة ماجستير ، جامعة بابل ، كلية التربية ، إشراف د0 صباح عطوي عبود ، 1423 هـ ، 2002 م 0
- علم المعاني : ابراهيم مصطفى وآخرين ، مراجعة د0 طه حسين بك وآخرين الجزء الثالث ، مطبعة المعارف مصر 1355 هـ ، 1936 م 0
- الفعل زمانه وأبنيته ، د0 ابراهيم السامرائي ، بغداد ، 1960 م 0
- الفوائد الضيائية : ابن هشام الأنصاري ، تح : أسامة طه ، الجزء الثاني ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، 1403 هـ ، 1983م 0

- في النحو العربي / نقد وتوجيه ، د0 مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة المصرية ، صيدا ، بيروت 0
- القاموس المحيط ، مجد الدين الفيروز آبادي ، الطبعة الرابعة ، دار المأمون ، 1357هـ - 0
- القرآن الكريم وآثره في الدراسات النحوية : عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف ، مصر ، 1967م 0
- القزويني وشروح التصريح د0 أحمد مطلوب ، ساعدت على نشره ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد الطبعة الأولى ، 1387هـ - 1967 م 0
- كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، تح : عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكبرى ، مصر ، 1316هـ 0
- كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (521هـ) ، تح : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر من منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، 1980م 0
- اللامات : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337 هـ) ، تح : د0 مازن مبارك ، المطبعة الهاشمية ، دمشق ، 1969 م 0
- اللامات : الهروي ، تح : أبي الفضل يحيى علوان البلداوي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 1401هـ ، 1980 م ، ساعدت الجامعة المستنصرية على نشره 0
- لسان العرب : ابن منظور – للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري جلال الدين الانصاري 0

- اللوحة البدرية في علم اللغة العربية : لابن هشام الأنصاري ، تح :
د0 هادي نهر ، الجزء الأول ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، شارع المتنبي ،
1397هـ - 1977 م 0
- اللمع في العربية : ابن جني : تح : حامد المؤمن ، الطبعة الأولى ، مطبعة
العاني ، 1982 م0
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : د0 غالب المطلبي ، دارا لحرية للطباعة ،
بغداد ، 1398هـ ، 1978 م 0
- مباحث لغوية : ابراهيم السامرائي ، مطبعة الآداب ، النجف ، الأشرف ،
1390هـ - 1971 م 0
- مجالس العلماء : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحق عبد السلام هارون ،
الكويت 1962م 0
- المدارس النحوية : د0 خديجة الحديثي ، الدار الوطنية ، 1986 م0
- المدارس النحوية : شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، القاهرة ، 1968 م 0
- المدارس النحوية ، أسطورة وواقع : د0 ابراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى ، 1881 ،
دار الفكر والنشر والتوزيع ، الأردن 0
- مدرسة البصرة النحوية ، نشأتها وتطورها : د0 عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى ،
توزيع دار المعارف ، مصر 0
- مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة والنحو : د0 مهدي المخزومي ، الطبعة الثانية
، 1377هـ ، 1958 م 0

- مذكرات من قواعد اللغة العربية : سعيد الأفغاني من منهاج شهادة الثقافة العامة في كلية الآداب ، الطبعة الثانية ، الجامعة السورية ، دمشق ، 1376هـ ، 1957م 0
- المرادي (توضيح مقاصد الألفية) : د0 علي عبود الساهي ، ساعدت جامعة بغداد على طبعه ، مطبعة العاني ، بغداد ، المتنبي ، 1414هـ ، 1984م 0
- المسائل البغداديات : أبو علي الفارسي ، تح : صلاح الدين عبد الله ، مطبعة العاني ، بغداد 0
- المسائل الحلييات ، أبو علي النحوي (ت 377هـ) ، تح : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، 1987م 0
- المسائل الخلفية في الأدوات والحروف ، سلام موجد خلخال الزبيدي ، إشراف عبد الأمير الورد ، جامعة بغداد ، كلية الآداب 1419هـ ، 1998م ، (رسالة دكتوراه) 0
- المسائل الخلفية في كتاب الأصول في النحو : لأبي بكر بن السراج (ت 316هـ) ، محمد أمين بكري الكبيسي ، 1410هـ ، 1989م ، (رسالة ماجستير) 0
- المسائل الخلفية في همع الهوامع ، للسيوطي (ت 911هـ) ، د0 محسن حسين علي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1416هـ ، 1995م 0
- المسائل النحوية للمرحلة الجامعية : محمد خليفة الأسود ، الجزء الأول ، منشورات جامعة السابع من ابريل 0
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط : السيوطي ، تح : د0 نبهان ياسين حسن ، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه ، 1977م 0

- معاني القرآن : للأخفش أبي حسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي ، البصري الأخفش الأوسط ، تح : فائز فارس ، الطبعة الثانية ، المطبعة العصرية ، الكويت ، 1400 هـ ، 1980 م ، عالم الكتب ، بيروت 0
- معاني القرآن : الفراء أبو زكريا بن زياد ، تح : عبد الفتاح إسماعيل الجزء الثالث ، الطبعة الثالثة ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1402 هـ ، 1983 م 0
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب : جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، الجزء الأول ، من منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعني ، الطبعة الرابعة ، 1403 هـ 0
- مفتاح العلوم : لأبي يعقوب السكاكي ، الطبعة الأولى ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، 1356 هـ - 1937 م 0
- المفصل في علم العربية : جار الله الزمخشري ، الطبعة الثانية دار الجيل ، لبنان 0
- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تح : محمد عبد الخالق عزيمة 0
- المُقرب : علي بن مؤمن ابن عصفور ، تح : أحمد عبد الستار الجواري وآخرين ، مطبعة العاني ، بغداد وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (لجنة إحياء التراث) 0
- المنهاج في القواعد والإعراب : محمد الإنطاكي ، مطبعة مكتبة الشرق ، سوريا ، بيروت 0
- مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين : د0 زين كامل الخويسكي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 1989 م 0 ، دار المعرفة الجامعية 0
- النحو العربي دراسة نصية : د0 صابر بكر أبو السعود ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1998/87 م 0

- النحو العربي ، مذهبته وتيسيره : د0 مجتهد جيجان الدليمي وآخرون ، جامعة بغداد ، 1992 م 0
- النحو الواضح : علي الجارم ، طبع دار المعارف ، مصر 0
- النحو الوافي : د0 عباس حسن ، دار المعارف ، مصر 0
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : أبو البركات الأنباري ، تح : د0 ابراهيم السامرائي ، بغداد ، 1959م 0
- النكت في تفسير كتاب سيبويه : ابن الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى ، الكويت 1407هـ ، 1987م 0
- النواسخ في كتاب سيبويه : د0 حسام سعيد النعيمي ، ساعدت جمعية الأمانى على طبعه ، 1397 هـ - 1977م ، منشورات دار الطباعة ، بغداد 0
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) تح : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، طبعة دار البحوث العلمية ، الكويت 0
- وفيات الأعيان وأبناء الزمان : شمس الدين بن محمد بن خلكان ، تح : د0 أحسان عباس ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت 0
- يونس بن حبيب آراؤه ومنهجه في اللغة والنحو : طالب عبد الرحمن التكريتي ، 1957م 0

المجلات

- في المدارس النحوية : محمد آل ياسين ، مجلة المورد ، المجلد الثالث ، العدد الرابع ،

سنة 1974 م

- المفهوم التكويني للعلم النحوي عند سيبويه (دراسة وتحليل) ، د0 غالب المطليبي ، مجلة

المورد ، العدد الثالث ، لسنة 1999م 0

- نشأة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، الجزء التاسع ، د0 مصطفى السقا ،

مجلة المجمع العلمي و المصري ، 1957 م 0

- ابن الأثير والنحو ، د0 سعيد الزبيدي ، مجلة كلية الفقه ، العدد الثالث 0

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ - ج	المقدمة 0
9-1	التمهيد 0
52 -10	الفصل الأول : الخلاف النحوي في جملة المبتدأ والخبر غير المنسوخة 0
24-10	أ- المبحث الأول : الخلاف النحوي في العوامل والعلل 0 1- أنواع العوامل 0 2- الخلاف في عامل رافع المبتدأ والخبر.
52 -25	ب - المبحث الثاني : الخلاف النحوي في مسائل أخر 0 1- الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ 0 2- الخلاف في الاسم المرفوع بعد لولا 0 3- الخلاف في الظرف الواقع خبراً أو جاراً ومجروراً 0 4- الخلاف في لام الابتداء 0 5- الخلاف في تحمل الخبر الجامد ضميراً يعود على المبتدأ 0 6- الخلاف في حذف الخبر في (كل رجل وضيئته) ونحوه . 7- الخلاف في إبراز الضمير في الخبر المشتق إذ جرى الخبر على غير من هو له 0
85 -53	الفصل الثاني : الخلاف النحوي في جملة المبتدأ والخبر المنسوخة 0

71-53	أ- المبحث الأول : الخلاف النحوي في جملة المبتدأ والخبر المنسوخة ب(كان وأخواتها).
55 - 54	النسخ لغة ، اصطلاحاً .
85 - 72	1- الخلاف في تقديم خبر ليس عليها. 2- الخلاف في افعال (ما) عمل (ليس) . 3- الخلاف في تقديم خبر مازال عليها 0 ب - المبحث الثاني : الخلاف النحوي في جملة المبتدأ والخبر المنسوخة ب(إنّ وأخواتها). 1- الخلاف في العطف على محل أسم إنّ قبل مجيء الخبر . 2- الخلاف في رافع خبر إنّ. 3- اختلاف القول في خبر ليت 0 4- الخلاف في دخول اللام في خبر (لكن) 0
88 – 86	الخاتمة .
101 - 89	فهرس المصادر والمراجع.
	الملخص Summary .

الخاتمة

(خلاصة البحث)

1- عُني التمهيدُ بتحديد أهم الأسباب التي أدت إلى الخلاف ودوافعه على كل المستويات بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة وقمت بتفصيل البحث في المسائل المشهورة الخاصة بالمبتدأ والخبر وما كان أصله المبتدأ والخبر 0

2- وجدت أنّ نظرية العامل قد شغلت اغلب النحاة القدماء من البصريين أمثال الخليل وسيبويه حيث كان العامل يحتل أهمية كبيرة في البحث النحوي واستنباط أحكام جديدة للجملة العربية 0

3- رأيت أن بعض المتأخرين أخذوا يحسون بثقل الخلافات النحوية في عامل رفع المبتدأ والخبر وهذا واضح من كلام ابن عقيل الذي رجح رأي سيبويه وقال بأن الخلافات في هذه المسألة لا طائل فيها ، بل إننا وجدنا الصبان ينعت هذه الخلافات بأمرين أحدهما أنها خلافات ظاهرية والآخر أنها خلافات لا فائدة منها ، ونجده على صواب في مذهبه هذا غير أن هذا لا يحول دون دراسة الخلاف النحوي وما آل إليه في الدراسات العليا وعدم إرهاق الطلبة بمثل هذه الخلافات في مراحل الدراسة الأولية 0

إنّ الرأيين السابقين يدلان على أن هؤلاء العلماء أحسوا بأن مثل هذه الخلافات لا تثري اللغة العربية بل تثقل الدرس النحوي فيها ، ومن الملاحظ وكما يرى الدكتور عبده أراجحي : إن أصل الخلاف في ذلك هو إيمان المدرستين البصرية والكوفية بنظرية العامل

في النحو وهو أمر لم يعد لنا بفائدة في هذا الموضوع ويمكننا أن نحلّ هذه المشكلة بالعودة إلى استقراء النحاة لكلام العرب ، فقد وجدوا أن المبتدآت قليلا ما لا تكون أسماءً لذلك وضعوا الأسماء أصلاً للمبتدأ وهذا قياسي قائم على استقراء كلام العرب ، ووجدوا أن هذه الأسماء مرفوعة إذا لم تسبق بناسخ من النواسخ فوضعوا الرفع أصلاً لها 00

ومن هذا كله يمكننا القول إن الأصل لا يبحث له عن علة ، فالمبتدأ أصله اسم ولا علة له في ذلك غير الاستقراء أي هكذا قالت العرب وكذلك رفع المبتدأ فهو أصل له ولا علة له سوى إنَّ العرب هكذا تكلمت ولا علة في مجيء الأصل على هذه الحالة 0

أما ما طرأ على الأصل من تغيير فيمكننا ان نسوغ هذا التغيير من خلال استقراء ذلك وأشباهه من كلام العرب - بوضع ضابط أو قياس - لذلك التغيير، وكأن يكون نصب المبتدأ في حال دخول إنَّ أو إحدى أخواتها عليه 0

وكذا الحال في نصب الخبر في حال دخول كان أو إحدى أخواتها على الجملة التي هو فيها ويرجح كلام سيبويه الذي يرى ان سبب رفع المبتدأ تجرده من أي عامل لفظي أي انه عامل معنوي هو (الابتداء) ولكن في علة رفع الخبر نظرٌ كما يرى قسم من النحاة إذ قالوا : إنَّ كان الخبر مرفوعاً بالمبتدأ فلماذا تحول هذا العامل إلى الناسخ الذي دخل عليه في حال نصبه ؟ أيجوز أن يكون الفعل عاملاً في المعمول مره وغير عامل فيه في الوقت نفسه : وعليه فإنَّ

سبب رفع الخبر كونه أصلاً ولا يحق لنا أن نسأل عن علة مجيء الأصل على حاله
وصورته على ما سبق بيانه 0

4- ونلخص مما سبق بيانه أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء على مذهب البصريين
ومرفوع ب(لولا) أصله على قول جماعة من الكوفيين وعلى قول جماعة أخرى مرفوع
بفعل محذوف نابت عنه (لولا) وقد أنقسم النحاة المتأخرون بين القبول والرفض لهذا المذهب
أو ذاك سواء أكان بصرياً أم كوفياً

5 – لابد من التنبيه إلى أن الظرف ليس خبراً عن المبتدأ حتى عند هؤلاء الذين لم يقدرُوا
عاملاً لفظياً يفسر النصب فيه ، بدليل قولهم بأن الظرف هنا ليس هو المبتدأ في المعنى ،
وشرط الخبر أن يكون هو المبتدأ في المعنى 0

6- إن دراسة الخلاف النحوي في هذا الباب وسواه تنطلق من أن هذا الخلاف مهما كانت
أسبابه فهو من التراث النحوي الذي لا يمكن إهماله في الدراسات والبحوث الأكاديمية وإن
اقتصر على البحث والتأليف 0

7- إن دعوة إلغاء أو إهمال الخلاف النحوي لا يجوز أعوامها وإنما قصرها على النحو
التعليمي أمر صحيح لأن درسته في مستويات الدراسة الأولية يرهق الدرس النحوي
ودارسية وإن قصر العناية بالخلاف وبحثه على الدراسات العليا أمر صحيح ويعمق البحث
العلمي من زوايا منهجية متعددة 0

والحمد لله أولاً وأخيراً ونسأله العفو والعافية 0